توسيع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

لا ريب في أن توسيع الاتحاد الأوروبي سيؤثر بدرجة كبيرة على البلدان المجاورة له، بما فيها البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا السياق، تشرح هذه الورقة كيفية استفادة الأعضاء الجدد من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وتدرس الانعكاسات الممكنة لعملية التوسيع على اقتصادات البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المجاورة للاتحاد والتي تربطها به علاقات وثيقة. كما تتناول الورقة علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان المتوسطية والآسيوية الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاتفاقات التجارية الراهنة والسياسة الأوروبية "أوروبا أوسع–الجوار الجديد". ويتضح من التحليل أن البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في تلك الأقاليم ستواجه تحديات كبيرة بسبب توسيع الاتحاد الأوروبي حيث أنها ستتأثر بالتغيرات المحتملة في اتجاه تدفقات التجارة والاستثمار وغيرها من المزايا الأخرى التي ستنتفع بها الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد.

1. مقدمـــــــــة

يعود إنشاء الاتحاد الأوروبي إلى بداية الخمسينات من القرن الماضي عندما وَقَّعَ الأعضاء الستة المؤسسون[1] في 18 أبريل 1951 على الاتفاقية بشأن إقامة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتي دخلت حيز التنفيذ في 23 يوليو 1952 إيذانا بقيام سوق موحدة بين تلك الدول في هذين المجالين. وقد تبع ذلك قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما في 25 مارس 1957. ومنذ تأسيسه، شهد الاتحاد الأوروبي خمس عمليات توسيع كانت آخرها في 1 مايو 2004 عندما انضمت لعضويته عشرة بلدان[2] معظمها تقع في وسط وشرق أوروبا (انظر الجدول الملحق رقم 1).

وكان القرار بشأن انضمام تلك البلدان العشرة قد اتخذ أثناء اجتماع المجلس الأوربي في كوبنهاغن يومي 12 و13 ديسمبر 2002. ومن المنتظر أن تنضم إلى عضوية الاتحاد كل مـــن بلغاريـــا ورومانيا في عام 2007 (الجدول الملحق رقم 1). وبانضمامهما تكون كافة بلدان وسط وشرق أوروبا قد انضمت إلى عضوية الاتحاد.

---

[1] بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا.
[2] المجر، بولندا، جمهورية التشيك، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، قبرص، سلوفينيا، سلوفاكيا.

وعقب عملية التوسيع التي شهدها في 1 مايو 2004، أصبح الاتحاد يمثل تكتلا أقوى اقتصاديا وسياسيا على الساحة الدولية. وبما أنه يشكل أساسا قوة اقتصادية يعتد بها على المستوى العالمي، فلا ريب أن تعاظم هذه القوة سيكون له أكبر الأثر على مختلف مناطق العالم وخصوصا المجاورة منها بما فيها البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تربطها بالاتحاد الاوروربي علاقات سياسية واقتصادية تقليدية وطيدة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت تلك العلاقات نموا مستمرا سواء من خلال التجارة أو الاستثمارات الأوروبية أو اتفاقيات المشاركة الثنائية أو البروتوكولات المالية. وقد تأسست علاقات وثيقة بين الاتحاد والبلدان المتوسطية الأعضاء في المنظمة بصورة خاصة وهي علاقات تَعدُ بالمزيد من التحسن بفضل القرب الجغرافي والروابط التاريخية بين الطرفين. كما تجدر الإشارةَ إلى العلاقات الاقتصادية التي تربط الاتحاد ببلدان مجلس التعاون الخليجي نظرا لما شهدته من نمو خلال الفترة الأخيرة ولتوفر الإرادة لدى الطرفين لتعميقها في المستقبل.

وكما تم التأكيد عليه خلال دورة المجلس الأوروبي التي انعقدت في كوبنهاغن يومي 12 و13 ديسمبر 2002، تمثل عملية التوسيع فرصة من أجل النهوض بالاستقرار والرخاء وتوسيع نطاقهما إلى ما وراء الحدود الجديدة للاتحاد. وقد أعيد التأكيد على ذلك من خلال الرسالة رقم 104 التي أصدرتها المفوضية الأوروبية في 11 مارس 2003 بعنوان "أوروبا أوسع–الجوار الجديد" والتي ترسم إطارا جديدا للعلاقات مع الدول الأخرى خلال العقد المقبل وخصوصا جيران الاتحاد في الشرق والجنوب الذين لا ينتظر أن ينضموا إلى عضوية الاتحاد وإنما سيصبحون عن قريب جيرانا له. وتتمثل البلدان المعنية في الجزائر، وروسيا البيضاء، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، ومولدوفا، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، وتونس، وأوكرانيا. وبموجب القرار الذي اتخذه المجلس في 14 يونيو 2004، تم توسيع نطاق تلك البلدان لتشمل كذلك أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا (المجلس الأوروبي، 2004، ص 14). لذلك، فإن تلك السياسة ستتطلب زيادة التعاون الإقليمي بهدف رفع مستوى الرخاء لدى بلدان الجوار من خلال توثيق العلاقات بينها وبين الاتحاد خلال الأعوام القادمة. ولا تعتبر هذه السياسة بديلة عن عملية برشلونة، التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه الشراكة الأورو–المتوسطية، وإنما وسيلة لحفزها وتطويرها.

وبما أن أوروبا الأوسع تسعى إلى توثيق العلاقات مع جيرانها من خلال زيادة التعاون معهم، فإن مما لا شك فيه أن ذلك سيعود بالنفع على أعضاء الاتحاد من جهة وجيرانه إلى الشرق والجنوب من جهة أخرى. ونظرا للقلق الذي قد ينتاب أعضاء الاتحاد الجدد إزاء التحديات التي يمكن أن يولدها جيرانهم في تلك المناطق، فسيتحتم عليهم تعزيز الصلات القائمة مع جيرانهم الشرقيين وخصوصا بلدان وسط آسيا. ومن المحتمل أن ترتكز العلاقات بين الأعضاء الجدد وجيرانهم في

وسط آسيا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المصالح المشتركة وليس على المنافسة وذلك في حالة قيام علاقات اقتصادية وثيقة بين تلك البلدان والاتحاد. ومع ذلك، قد تصبح المنافسة واردة على المدى المتوسط على اعتبار أن بلدان المنطقة ستمر بفترة انتقالية في إطار تكيفها مع البيئة الجديدة.

وتجدد تلك السياسة التأكيد على الاهتمام المستمر لدى الاتحاد بتطوير علاقاته الاقتصادية مع بلدان الجوار وعلى الدعم الذي سيقدمه للمبادرات الجديدة بما يؤدي إلى زيادة التكامل بين الطرفين خلال الأعوام القادمة. ومن هنا، فإنه من المتوقع أن يسهم أي جهد لزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الاتحاد وجيرانه في المناطق القريبة في تعزيز العلاقات بين الاتحاد وبلدان المنظمة.

وقد لعب التعاون الإقليمي دورا رئيسيا في قيام الاتحاد الأوروبي وفي نجاح توسيعه. واكتسب هذا التعاون قبولا أكبر على المستوى العالمي بالنظر إلى تزايد عدد التكتلات الإقليمية التي ظهرت وإلى تزايد الرغبة لدى العديد من البلدان في الانضمام إلى عضويتها باعتبارها وسيلة لتفادي الانعزال عن المسيرات الاقتصادية الإقليمية التي يمكن أن تنشر الرخاء في ربوعها. وقد رسم الاتحاد سياسته فيما يخص بلدان الجوار مع الأخذ في الاعتبار التطورات التي ستشهدها البيئة المحيطة به عقب اكتمال عملية التوسيع. ويمثل ذلك أيضا فرصة سانحة من أجل التعرف على المجالات الجديدة للتعاون بين الاتحاد وبلدان الجوار، وكذلك وضع إطار جديد لأي توسيع محتمل في المستقبل.

ويناقش القسم الثاني من الورقة عملية التوسيع في ضوء المساعدات المالية لمرحلة ما قبل الانضمام الممنوحة لبلدان وسط وشرق أوروبا. ويستعرض القسم الثالث علاقات الاتحاد بالشركاء المتوسطيين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان وسط آسيا الأعضاء في المنظمة. أما القسم الرابع، فيناقش التغييرات المحتملة في الاتحاد على أثر عملية التوسيع وما سيكون لذلك من انعكاسات وما سيفرضه من تحديات بالنسبة لبلدان المنظمة في المناطق المجاورة. ويقدم القسم الخامس والأخير ملاحظات ختامية حول التأثيرات الشاملة لتوسيع الاتحاد.

2. توسيع الاتحاد الأوروبي والعلاقات مع بلدان وسط وشرق أوروبا: المساعدة المالية لمرحلة ما قبل الانضمام

وضع المجلس الأوروبي المنعقد في كوبنهاغن في يونيو 1993 المعايير والشروط التي يتعين الوفاء بها من أجل الانضمام إلى عضوية الاتحاد. ثم وضع في دورته المنعقدة في إسان في ديسمبر 1994 اللمسات الأخيرة على استراتيجيات مرحلة ما قبل الانضمام، بينما طلب في دورته المنعقدة في

مدريد في ديسمبر 1996 من المفوضية أن تبدي رأيها بشأن كل بلد مرشح. وقرر المجلس في دورته المنعقدة في لوكسمبورغ في ديسمبر 1997 أن تبدأ على الفور المفاوضات بشأن الانضمام إلى عضوية الاتحاد مع ستة بلدان في المرحلة الأولى على أن تتواصل مع خمسة بلدان أخرى في مرحلة تالية.

وعقب قرارات دورة كوبنهاغن لعام 2002، اختتمت المفاوضات مع جمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا بنجاح وتم التوقيع على اتفاقية انضمامها خلال قمة أثينا في 16 أبريل 2003. وفي 1 مايو 2004، انضمت كافة بلدان وسط وشرق أوروبا إلى عضوية الاتحاد، ماعد بلغاريا ورومانيا اللتين ستلتحقان به في عام 2007.

وقد ارتبطت بلدان وسط وشرق أوروبا بالاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقيات تعاون تعرف باتفـــاقيات أوروبا تم التوقيع عليها في تواريخ مختلفة ما بين عاميْ 1991 و1996 (الجدول رقم 1). وكانت المجر وبولندا هما أول بلدين يوقعان على مثل تلك الاتفاقيات في ديسمبر 1991. وبحلول يونيو 1996، كانت قد وقعت عليها كل من بلغاريا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا وإستونيا وليتوانيا وسلوفينيا. ودخلت كافة الاتفاقيات حيز التنفيذ بحلول فبراير 1998.

الجدول 1: اتفاقيات أوروبا مع بلدان وسط وشرق أوروبا

البـــــــــلد	تاريخ التوقيع على الاتفاقيات	تاريخ سريانها
المجر	ديسمبر 1991	فبراير 1994
بولندا	ديسمبر 1991	فبراير 1994
بلغاريا	مارس 1993	فبراير 1995
جمهورية التشيك	أكتوبر 1993	فبراير 1995
رومانيا	فبراير 1993	فبراير 1995
سلوفاكيا	أكتوبر 1993	فبراير 1995
إستونيا	يونيو 1995	فبراير 1998
لاتفيا	يونيو 1995	فبراير 1998
ليتوانيا	يونيو 1995	فبراير 1998
سلوفينيا	يونيو 1996	فبراير 1998

المصدر: http://europa.eu.int/comm/enlargement.

وتهدف تلك الاتفاقيات إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الأطراف المتعاقدة. وبالفعل، فقد بدأ تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد وبلدان وسط وشرق أوروبا بصورة تدريجية اعتبارا من بداية

سريان الاتفاقيات في عام 1994. ويمكن اعتبار هذه العملية أولى المحاولات التي قام بها الاتحاد لفتح أسواقه بصورة تدريجية أمام جيرانه الشرقيين.
كما تنص الاتفاقيات على أن يقوم الاتحاد بتقديم مساعدات مالية إلى بلدان وسط وشرق أوروبـــا لمعاونتها على تمويل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي ستطبقها وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفـــاقيات من خلال جملة برامج من بينها برنامج للمساعدات يُعرف باسم (PHARE)[3]، وهو برنامج وُضِعَ أساسا لمساعدة كل من بولندا والمجر على إعادة هيكلة اقتصاديهما ثم وُسِّعَ نطاقه ليشمل باقي الدول المرشحة.

وبما أن الهدف الأساسي للبلدان المرشحة أصبح يتمثل في الانضمام إلى عضوية الاتحاد، فقد أصبحت اتفاقيات أوروبا هي الإطار الذي تتهيأ من خلاله تلك البلدان لهذه العضوية. وترمي كافة تلك البرامج إلى مساعدة باقي البلدان المرشحة في وسط وشرق أوروبا على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لاستيفاء معايير العضوية. وبما أن بلغاريا ورومانيا لم تنضما بعد إلى عضوية الاتحاد، فهما يظلان طرفين مستفيدين من المساعدات المخصصة لمرحلة ما قبل الانضمام المقدمة من الاتحاد بموجب تلك البرامج.

وتتمثل برامج المساعدة المالية التي استفادت منها بلدان وسط وشرق أوروبا التي انضمت إلى عضوية الاتحاد في 1 مايو 2004 خلال مرحلة ما قبل الانضمام فيما يلي:

- برنامج المســـاعدات المقدمة لبلدان وسط وشرق أوروبا من أجل إعـــادة بناء اقتصادها (PHARE).
- آلية السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام (ISPA)[4]
- البرنامج الخاص للزراعة والتنمية الريفية (SAPARD)[5]

وقد تمت إعادة توجيه برنامج (PHARE) ليشمل بلدان وسط وشرق أوروبا المرشحة للعضوية عقب الدعوة التي وجهها المجلس في دورته المنعقدة في كوبنهاغن في 1993 إلى تلك البلدان لطلب الالتحاق بعضوية الاتحاد. أما البرنامجان الآخران (ISPA) و(SAPARD)، فقد بدأ العمل بهما في عام 1999 كعنصرين مكملين للبرنامج الأول بناء على المبادرة التي اتخذها المجلس في دورته المنعقدة في برلين بتاريخ 26 مارس 1999 كجزء من برنامج "أجندة 2000" لزيادة المساعدة المالية لمرحلة ما قبل الانضمـــام للفترة 2000-2006. وبينما يُقَدَّمُ الدعم بموجب

[3] بدأ العمل به بموجب قرار المجلس رقم 1989/3906 لعام 1989.
[4] بدأ العمل بها بموجب قرار المجلس رقم 1999/1267 بتاريخ يونيو 1999.
[5] بدأ العمل به بموجب قرار المجلس رقم 1999/1268 بتاريخ يونيو 1999.

آلية (ISPA) للاستثمارات في النقل وحماية البيئة، تُمنَح المساعدة بموجب برنامج (SAPARD) في مجال الإصلاحات الزراعية والتنمية الريفية.
ومنذ بدأ العمل به في 1989، أجريت على برنامج (PHARE) عدة تغييرات سواء من حيث تصميمه أو أهدافه أو نطاق شموله. فمنذ بدأت عملية التوسيع الحالية للاتحاد أثناء دورة المجلس المنعقدة في لوكسمبورغ في عام 1997، تركزت المساعدات الممنوحة بموجب البرنامج بأكملها على أولويات مرحلة ما قبل الانضمام المشار إليها في خرائط الطريق وشراكات الانضمام. وتم تحديد مجالا آخر للفترة 2000-2006 وهو تقديم الدعم للاستثمارات في مجال تحقيق التماسك الاقتصادي والاجتماعي بما يساعد البلدان التي ستنضم إلى عضوية الاتحاد على الاستفادة من مساعدات الصناديق الهيكلية.

ومن ناحية أخرى، عملت المفوضية بصورة متزايدة على نقل المسؤولية فيما يتعلق بإدارة وتنفيذ برنامج (PHARE) إلى السلطات الوطنية في بلدان وسط وشرق أوروبا المرشحة للعضوية من خلال عملية لامركزية موسعة. وفي هذا السياق، يُطلب من البلدان المرشحة العمل ضمن النظام التنفيذي اللامركزي الموسع للاستعداد للتحول إلى مساعدات الصناديق الهيكلية وتيسير تنفيذ المشاريع المشمولة ببرنامج (PHARE) بعد الانضمام.

كما تُجرى تغييرات كبيرة على نطاق البرنامج بعد أن انضم إلى عضوية الاتحاد في 1 مايو 2004 ثمانية من بلدان وسط وشرق أوروبا العشرة المستفيدة من البرنامج. وعلى الرغم من أن عام 2003 كان هو العام الأخير من البرمجة بالنسبة للأعضاء الجدد، فسيستمر التعاقد على المشاريع حتى عام 2005 وقد تستمر الدفوعات بموجب تلك العقود حتى عام 2006. ويستمر تنفيذ كافة المشاريع الجارية لدى الأعضاء الجدد بموجب نظام التنفيذ اللامركزي الموسع.

وحتى عـــام 2003، بلغت الميزانيـــة المخصصة لبلدان وسط وشرق أوروبا العشرة بموجب آلية (ISPA) 1.1 مليـــار يورو وبموجب برنامج (SAPARD) 560 مليون يورو[6]. وفي عام 2004، بينما بلغت المساعدة المخصصة إلى بلغاريا ورومانيا ضمن البرنامج الأول 452 مليون يورو، فقد بلغت 225.2 مليون يورو ضمن البرنامج الثاني. ويخصص للبلدين مجتمعين مبلغ 4.5 مليار يورو كمساعدات لمرحلة ما قبل الانضمام للفترة 2000-2006 بينما ستتلقى تركيا، التي تستفيد من برنامج مساعدات خاص لمرحلة ما قبل الانضمام أيضا، حوالي 1.1 مليار يورو خلال الفترة نفسها (بعثة المفوضية الأوروبية في تركيا، 2004، ص 3).

[6] التوسيع: مساعدات مرحلة ما قبل الانضمام، *SAPARD*، كما في 28 ديسمبر 2004.
http://europa.eu.int/comm/enlargement/pas/sapard.htm

ويتم بموجب برنامج (PHARE) تقديم الدعم لعملية بناء المؤسسات لدى الأعضاء الجدد حتى عام 2006. وخلال الفترة ما بين تاريخ الانضمام ونهاية العام المذكور، سيقدم الاتحاد المساعدة المالية إلى الأعضاء الجدد لمساعدتهم على تعزيز قدراتهم الإدارية على أن يرتبط تعزيز القدرات المؤسسية بالمجالات غير الممكن تمويلها من خلال مساعدات الصناديق الهيكلية مثل العدالة والشؤون الداخلية والرقابة المالية والأسواق الداخلية بما فيها الاتحاد الجمركي.

وما بين عاميْ 1990 و1999، قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات قدرها 6.9 مليار يورو ضمن إطار برنامج (PHARE). وخلال الفترة 2000-2006، سيتم تقديم مبلغ 1.6 مليار يورو إلى بلدان وسط وشرق أوروبا ضمن إطار البرنامج (الجدول الملحق رقم 4). ويتم كل عام تخصيص مبلغ مليار يورو ضمن آلية (ISPA) حتى عام 2006 بينما يخصص مبلغ 520 مليون يورو ضمن برنامج (SAPARD).

ومع الإزالة التدريجية للبرامج الثلاثة وبدء العمل بالصناديق الهيكلية[7] وصندوق التماسك[8]، شهد الدعم المالي المقدم من الاتحاد زيادة كبيرة وأصبح لامركزيا بالمعنى الكامل للكلمة. ولا يوجد برنامج يخلف برنامج (PHARE) كما هو الحال بالنسبة لبرنامجيْ (ISPA) و(SAPARD) اللذين سيستبدلان بصندوق التماسك والصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعيين على التوالي.

ويقتصر التؤهل للاستفادة من صندوق التماسك على الدول الأعضاء التي يقل ناتجها القومي الإجمالي عن نسبة 90٪ من متوسطه الأوروبي. ويختلف صندوق التماسك عن الصناديق الهيكلية من حيث أنه يرتكز على الدول الأعضاء وليس على الأقاليم. وتتمثل البلدان التي تأهلت للاستفادة من مبالغ صندوق التماسك في إيرلندا واليونان وإسبانيا والبرتغال[9].

وقد امتدت فترة التمويل الأولى بموجب صندوق التماسك من 1993 إلى 1999 بينما تمتد الفترة الحالية ما بين عامي 2000 و2006. وقد جرى في عام 2003 استعراض للأهلية في منتصف الفترة لم تعد بموجبه إيرلندا مؤهلة للاستفادة من تمويل الصندوق اعتبارا من نهاية العام المذكور.

[7] تتألف الصناديق الهيكلية من الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، والصندوق الاجتماعي الأوروبي، والصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعيين، والآلية المالية لتوجيه صيد الأسماك.

[8] تأسس الصندوق في عام 1993 بهدف مساعدة الدول الأعضاء التي يقل ناتجها القومي الإجمالي عن 90٪ من المتوسط الأوروبي. وكما هو الحال بالنسبة لآلية السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام (ISPA)، فهو يمول المشاريع كبيرة الحجم في مجالي النقل والبيئة.

[9] يشار إليها في الأقسام اللاحقة من الورقة ببلدان التماسك.

وخلال الفترة الأولى، بلغ إجمالي الدعم المقدم إلى بلدان التماسك 6.7 مليار يورو منها نسبة نسبة 9٪ لإيرلندا، ونسبة 55٪ لإسبانيا، ونسبة 18٪ لكل من اليونان والبرتغال. وخصص للفترة 2000-2006 ضمن مساعدات الصندوق مبلغ 18 مليار يورو[10].
وسيظل الأعضاء الجدد مؤهلين لنيل المساعدات ضمن صندوق التماسك بصورة متزايدة طالما استوفوا المعايير المطلوبة مما سيرسخ الإنجازات التي حققوها في الفترة السابقة. لذلك، فسيتم تحقيق تقدم في مختلف المجالات الاقتصادية بوتيرة متسارعة خلال فترة وجيزة مما سيزيد من حجم الاستثمارات في تلك البلدان خلال الأعوام القادمة.

ويمكن القول إن آفاق التحاق بلدان وسط وشرق أوروبا بعضوية الاتحاد تزايدت بفضل التوقيع على اتفاقيات أوروبا على اعتبار أن هذه الأخيرة تنص على تيسيرات ومزايا تجارية تُمنح للبلدان التي تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد. وبحلول عام 1997، كانت كافة تلك البلدان قد تقدمت بطلب العضوية إلى الاتحاد، وانضم معظمها إلى عضويته مع عملية التوسيع الأخيرة في عام 2004 (الجدول الملحق رقم 3). إلا أنه بما أن اقتصاد السوق لا يعتبر كامل النمو بعد لدى تلك البلدان، فإن تكيفها مع البيئة الجديدة سيستغرق بعض الوقت. ومن الممكن أن تكون بعض تلك البلدان أكثر حظا من غيرها بحسب التقدم الذي تحرزه خلال الفترة الانتقالية.

ومن ناحية أخرى، يقدم مصرف الاستثمار الأوروبي المساعدة المالية إلى بلدان وسط وشرق أوروبا خلال المرحلة الانتقالية ومرحلة التكامل منذ عام 1990. وقد بلغت قيمة القروض التي قدمها المصرف في عام 2003 لهؤلاء الأعضاء الجدد 3.8 مليار يورو (مصرف الاستثمار الأوروبي، 2003، ص 25). وكان ثلث تلك القروض مخصصا لتأهيل البنية الأساسية في مجاليْ النقل والاتصالات وهو أمر له أهميته على اعتبار أن مدى تكامل الأعضاء الجدد والمستقبليين مع الاتحاد يمكن قياسه بصورة أفضل من خلال تحسين البنية الأساسية في هذين المجالين. وبدون تقديم الدعم الكافي إلى هذين القطاعين الهامين، يصبح من الصعب على الاتحاد إرساء القنوات المطلوبة بينه وبين شركائه في الأقاليم المجاورة. من هنا، سيظل هذان القطاعان إثنين من القطاعات ذات الأولوية في قائمة المساعدات التي يقدمها الاتحاد لجيرانه الذين تربطه بهم روابط اقتصادية قوية والذين يرحب بانضمامهم إلى صفوفه.

وبعد عملية التوسيع الأخيرة للاتحاد، أصبح الأعضاء الجدد في نفس الوقت حملة أسهم في المصرف مما يتيح لهم الاستفادة الكاملة من التسهيلات التي يمنحها أسوة بالبلدان الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد من قبل 1 مايو 2004. ويواصل المصرف تقديم الدعم إلى كل من رومانيا وبلغاريا في إطار استعدادهما للانضمام إلى عضوية الاتحاد كما هو منتظر في عام 2007. ويضيف المصرف

[10] موقع مكتب معلومات خطة التنمية الوطنية/ إطار دعم الجماعة، http://www.csfinfo.com/htm/cohesion_fund/.

مساعداته إلى المبالغ الممنوحة بموجب برنـــامجيْ المســـاعدة لمرحلة ما قبل الانضمـــام (PHARE) و(ISPA) لمساعدة الأعضاء الجدد على تنفيذ خططهم الوطنية الإنمائية وتعزيز تكاملهم مع الاتحاد. كما يشارك في تمويل المشاريع الممولة من قبل صناديق الاتحاد ذات العلاقة بحيث يتسلم الأعضاء الجدد تلك المنح وفق البرنامج الزمني المنصوص عليه في اتفاقيات العضوية الموقعة معهم في أثينا بتاريخ 16 أبريل 2003.

3. العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

3-1. العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنظمة في جنوب المتوسط والشرق الأوسط

بلغت العلاقات الأورو-متوسطية مستوى الشراكة عندما تأسست الشراكة الأورو-متوسطية التي قام بموجبها وزراء الخارجية لدى بلدان الاتحاد الخمسة عشر[11] وشركاؤها المتوســـطيون الإثنـــا عشر[12] بالتوقيع على إعلان برشلونة في 28 نوفمبر 1995 (الاتحاد الأوروبي، 2000، ص 1). وبذلك، تحقق إنجاز كبير أعاد القضية المتوسطية إلى قلب جدول أعمال الاتحاد من خلال انطلاق عملية برشلونة خلال رئاسة إسبانيا للاتحاد في عام 1995.

وتمثل عملية برشلونة إطارا إقليميا يجمع الشركاء على المستويين السياسي والفني لتعزيز مصالحهم المشتركة. وفي هذا السياق، ترتكز الشراكة على عدد من السياسات المتوسطية التي وضعها الاتحاد الأوروبي منذ الستينات. وينص إعلان برشلونة على الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية:

- إقامة حوار سياسي معزز ومنتظم،
- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والمالي،
- التركيز بدرجة أكبر على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ويتمثل جانب أساسي من جوانب تنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية في إجراء المفاوضات بـــشأن اتفاقيات المشاركة الأورو-متوسطية بين الاتحاد وشركائه المتوسطيين والتي تحل محـــل اتفاقيـــات التعاون التي ترجع إلى السبعينات من القرن الماضي. وتتباين أحكام اتفاقيات المشاركة الثنائية من شريك إلى آخر وإن تضمنت الجوانب المشتركة التالية[13]:

- إجراء حوار سياسي،
- احترام حقوق الإنسان والديمقراطية،

---

[11] النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هولندا، إيطاليا، إيرلندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، السويد، البرتغال، المملكة المتحدة.

[12] الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، فلسطين، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا.

[13] *الشراكة الأورو-المتوسطية: اتفاقيات المشاركة* كما تم الاطلاع عليها في 28 ديسمبر 2004، (http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/med.ass_agreements).

- إقامة علاقات تجارية حرة بما يتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية على مدى فترة انتقالية تصل إلى 12 عاما،
- مراعاة أحكام تتعلق بالملكية الفكرية، والخدمات، والمشتريات الحكومية، وقواعد المنافسة، والمعونات والاحتكارات الحكومية،
- إقامة تعاون اقتصادي في عدد كبير من القطاعات،
- إقامة تعاون فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والهجرة بما في ذلك إعادة السماح بدخول المهاجرين غير القانونيين،
- إقامة تعاون ثقافي.

وترتئي اتفاقيات التجارة الحرة الأورو-متوسطية إقامة علاقات تجارية حرة في السلع المصنعة، والتحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية. وتعتبر اتفاقيات المشاركة خطوة للأمام على طريق تحقيق منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية أكثر اتساعا ترى النور من خلال التنفيذ الكامل للشراكة بالتوافق مع اتفاقيات المشاركة الثنائية.

الجدول 2

التقدم المحرز في المفاوضات حول اتفاقيات المشاركة الأورو- متوسطية

	تاريخ		
	التوصل إلى الاتفاقية	**التوقيع عليها**	**دخولها حيز التنفيذ**
الجزائر	ديسمبر 2001	أبريل 2002	
مصر	يونيو 1999	يونيو 2001	يونيو 2004
الأردن	أبريل 1997	نوفمبر 1997	مايو 2002
لبنان*	يناير 2002	أبريل 2002	
المغرب	نوفمبر 1995	فبراير 1996	مارس 2000
فلسطين**	ديسمبر 1996	فبراير 1997	
سوريا	أكتوبر 2004		
تونس	يونيو 1995	يوليو 1995	مارس 1998

المصدر: http://www.mic.org.mt/EUINFO/subjects/CFSP/COM(00)497.htm، ص 16.

ملاحظة: وقعت تركيا على اتفاقية مشاركة مع الاتحاد في سبتمبر 1963 دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1964. وتهدف تلك الاتفاقية، من بين جملة أمور أخرى، إلى إقامة اتحاد جمركي بين الطرفين.

* تم التوقيع على اتفاقية مؤقتة بين الجماعة الأوروبية ولبنان في يوليو 2002 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2003.

** دخلت اتفاقية مؤقتة تخص الأحكام التجارية للاتفاقية الأصلية حيز التنفيذ في يوليو 1997.

وتظل عملية المشاركة الثنائية هي العنصر الأساسي للشراكة. وفي هذا السياق، سيمثل توسيع الاتحاد حافزا قويا لبلدان الاتحاد المتوسطيين لاعتماد سياسة أكثر شمولية وفاعلية تجاه جنوب المتوسط. وتطبق السياسات سارية المفعول على نحو نشط من خلال مجالس ولجان المشاركة

وكذلك اللجان الفرعية الفنية التي يجري تشكيلها (الاتحاد الأوروبي، 2003d، ص 4). وسيمثل المزيد من التقدم المحرز في هذا المجال وخصوصا استكمال عملية المصادقة على الاتفاقيات من قبل كل من الجزائر ولبنان وسوريا انجازا قيما لصالح الشراكة (الجدول رقم 2). كما أن ذلك سيساعد على تعزيز العلاقات الثنائية لتلك البلدان مع الاتحاد وسيمكنها من التماشي مع التطورات التي سيشهدها الاتحاد وخصوصا تلك التي ستؤثر بصورة خاصة على سياسته المتوسطية.

وستظل اتفاقيات المشاركة كأداة مفيدة لتعزيز التبادل التجاري بين الاتحاد وشركائه المتوسطيين ولجسر الفجوة التي تفصله عن بلدان وسط وشرق أوروبا من خلال المساعدات المالية التي تقدم عند الانضمام إلى عضوية الاتحاد. من هنا، فإن اتفاقيات المشاركة مع الشركاء المتوسطيين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ستؤثر إيجابا على التجارة الخارجية لتلك البلدان مع الاتحاد والعكس صحيح.

ويمثل برنامج المساعدات المقدمة لدول حوض البحر المتوسط ميدا (MEDA) الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية. وهو يرتكز على قرار اعتمده المجلس الأوروبي في عام 1996 (MEDA I) ثم تم تعديله في عام 2000 تحت اسم البرنامج المتوسطي الثاني أو MEDA II. ويغطي البرنامج الأول الفترة 1995-1999 بينما يغطي البرنامج الثاني الفترة 2000-2006.

وقد تزايد حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد إلى البلدان المتوسطية من 3.5 مليار يورو بموجب البرنامج الأول إلى 5.4 مليار يورو بموجب البرنامج الثاني. وبالتالي، فقد تم تخصيص مبلغ 5.4 مليار يورو بموجب برنامج ميدا لبرامج ومشاريع التعاون ونشاطات الدعم مثلت النشاطات الإقليمية نسبة 15٪ منه. وفي نهاية عام 2004، ستكون المبالغ المدفوعة وقدرها 750 مليون يورو قد تجاوزت ولأول مرة في تاريخ البرنامج المبالغ الملتزم بها (700 مليون يورو) (الاتحاد الأوروبي، 2003d، ص 10).

وخلال اجتماع منتصف الفترة لوزراء خارجية البلدان الأورو-متوسطية الذي عقد في كريت يومي 26 و27 مايو 2003، دعا الوزراءُ المفوضية لدراسة السبل الكفيلة بتوسيع نطاق مشاركة الشركاء المتوسطيين في برامج الاتحاد ذات العلاقة ضمن الإطار القائم لبرنامج ميدا. وطُلب من المفوضية أن تقدم إلى المجلس، قبل نهاية عام 2005، تقريرا تقييميا مصحوبا بمجموعة من المقترحات بشأن مستقبل البرنامج ليتم النظر فيه. ومن المقرر أن تركز المساعدات الممنوحة ضمن برنامج ميدا والبرنامج الذي سيحل محله على دعم الإصلاح مع الأخذ في الاعتبار الأهداف الأخرى لعملية برشلونة (الاتحاد الأوروبي، 2003d، ص 10).

وتضاف إلى تلك المنح المقدمة من الجماعة قروض كبيرة مقدمة من مصرف الاستثمار الأوروبي بلغت 14 مليار يورو لدعم مشاريع مختلفة لدى الشركاء المتوسطيين منذ عام 1974. وفيما يخص عاميْ 2002 و2003، قدم المصرف قروضا بلغت 3.7 مليار يورو نظرا للزيادة التدريجية التي شهدتها قروضه إلى هؤلاء الشركاء من 1.4 مليار يورو في عام 2001 إلى 2.1 مليار يورو في عام 2003 (مصرف الاستثمار الأوروبي، 2003، ص 26).

وبلغت القروض الممنوحة إلى هؤلاء الشركاء مستوى قياسيا في عام 2003 وهو أول عام يجري فيه العمل بالتسهيل الأورو-متوسطي للاستثمار والشراكة الموضوع في أكتوبر 2002[14]. ويرتئي التسهيل منح من 8 إلى 10 مليارات يورو للاستثمار في تلك البلدان. وبما أن أولوية التسهيل تتمثل في النهوض بالقطاع الخاص ودعم المشاريع التي تساعد على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص، فمن المنتظر أن يكون له أثر إيجابي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. وقد تدارست قمة الاستثمار الأورو-متوسطية التي انعقدت في مرسيليا، فرنسا، يوميْ 13 و14 يناير 2005 الدور الجيوستراتيجي لمنطقة المتوسط بما في ذلك دراسة نماذج منطقة التجارة الحرة الرامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبما أن مالطا وقبرص قد انضمتا إلى عضوية الاتحاد، فقد أصبحت منطقة المتوسط تعرف بشركاء الاتحاد العشرة في جنوب المتوسط والشرق الأوسط.

وتقترح الرسالة رقم 104 بعنوان "أوروبا أوسع – الجوار الجديد" والتي اعتمدتها المفوضية في 11 مارس 2003 وضع إطار جديد للعلاقات بين الاتحاد وشركائه في وسط وشرق أوروبا. وبينما تقترح الرسالة أن يعمل الاتحاد على تطوير علاقاته مع جيرانه التي تربطه بهم علاقات وثيقة وسلمية وتعاونية، فهي تقدم فرصة لتطوير العلاقات مع الجيران عموما. وكانت هذه السياسة تشمل في مراحلها الأولى كلا من الجزائر وروسيا البيضاء ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا ومولدوفا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وأوكرانيا، ثم أصدر المجلس قرارا في 14 يونيو 2004 بتوسيع نطاقها لتشمل كذلك أرمينيا وأذربيجان وجورجيا (المجلس الأوروبي، 2004، ص 14).

وتقترح الرسالة، التي اعتمدها المجلس في دورته المنعقدة في ثيسالونيكي يوميْ 19 و20 يونيو 2003، أن يتاح للدول المجاورة للاتحاد، فى مقابل التقدم الملموس الذى يعكس القيم المشتركة والتنفيذ الفعال للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، نصيب فى الأسواق الداخلية لدول

[14] قمة الاستثمار الأورو-متوسطية، مارسيليا، فرنسا، كما في 28 ديسمبر 2004، http://www.eib.eu.int/news/events/event.asp?event=10.

الاتحاد. ولا تستهدف السياسة الجديدة الحلول محل الاتفاقيات الثنائية وإنما الانطلاق من الإطار القائم من أجل إقامة سوق أوروبية أكثر تكامل ووحدة تضم بلدان الاتحاد والبلدان المجاورة معا، وتعزيز التبادل التجاري بين الاتحاد وجيرانه. كما أن تنفيذ هذه السياسة سينطوي على وضع خطط عمل لبلدان بعينها بحيث تتعزز الشراكة مع تلك البلدان ويتم، من خلال الأقسام المرتبطة بالتجارة من تلك الخطط، تشجيع التقدم نحو تحقيق المزيد من التكامل والتحرير.

وخلال الاجتماع الذي عقد في كريت يوميْ 26 و27 مايو 2003، ناقش الوزراء إمكانية التطبيق المنسق للخطوط الإرشادية بشأن السياسات التي تضمنتها رسالة المفوضية على الشركاء المتوسطيين. واتفقوا على أن سياسة الجوار الجديد المقترحة تمثل أداة لترسيخ عملية برشلونة وتوثيق التعاون المبني على الاحترام المتبادل للمصالح المشتركة. وشكل الاجتماع الأساس لكيفية توظيف المقاربة التي تقترحها الرسالة في توطيد التعاون مع الشركاء المتوسطيين سواء على أساس ثنائي من خلال اتفاقيات المشاركة، أو متعدد الأطراف من خلال اللجنة الأورو-متوسطية واجتماع كبار المسؤولين. وسيشجع ذلك على الإصلاح التنظيمي وخصوصا في قطاع الخدمات بما يعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية.

وقد أكد اجتماع نصف المدة لوزراء خارجية الشراكة الأورو-متوسطية، الذي انعقد في دبلن يوميْ 5 و6 مايو 2004، على أن أوروبا هي أهم لاعب في منطقة المتوسط، وجدد التزامه السياسي الراسخ بعملية برشلونة وكافة نشاطاتها. كما أشار الاتحاد إلى أنه سيواصل شراكته الاستراتيجية مع بلدان المتوسط والشرق الأوسط بناء على الأطر القائمة، وخصوصا منها عملية برشلونة فيما يتعلق بإقليم المتوسط، والربط على نحو مناسب بين مختلف الأطر.

كما أشار المجتمعون في دبلن إلى إدراكهم إمكانية أن تَبني سياسة الجوار الجديدة على منجزات عملية برشلونة وتطورها على أساس خطط عمل يتم الاتفاق عليها وكذلك الفرص والمزايا الممنوحة إلى الشركاء المتوسطيين من خلال هذه السياسة. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أن اتفاقيات المشاركة وخطط العمل القومية ضمن سياسة الجوار الأوروبية يجب أن تستغل على نحو كامل لدعم عمليتيْ الإصلاح والتحديث.

وفي 29 سبتمبر 2004، قررت المفوضية تيسير منح المساعدات الخارجية على المستوى العالمي من خلال تقليص عدد الأدوات ذات العلاقة. وفي هذا السياق، فمن عام 2007 فصاعدا، ستحل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وهي إحدى الأدوات الأربع المقرر وضعها ضمن إطار المنظور المالي المستقبلي للفترة 2007-2013، محل برنامج ميدا الحالي لدى الشركاء

المتوسطيين. وبما أن تركيا ستكون مشمولة بآلية مرحلة ما قبل الانضمام، فستشمل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 9 شركاء متوسطيين فقط.

وخلال اجتماع وزراء الخارجية الأورو-متوسطي في لاهاي بهولندا يوميْ 29 و30 نوفمبر 2004، رحب الوزراء بالتقدم المحرز على صعيد تطوير سياسة الجوار الأوروبي كوسيلة من وسائل دعم عملية برشلونة (الاتحاد الأوروبي، 2003d، ص 2). كما أشير إلى أنه من خلال تلك السياسة، سيعمل الاتحاد مع كل شريك على حدة، بالوتيرة المناسبة، من أجل تعميق التكامل السياسي والاقتصادي وتحقيق الهدف المتمثل في إقامة علاقة متميزة مبنية على القيم المشتركة ومدعومة بعملية برشلونة.

وفي هذا السياق، انطلقت عملية أغادير في مايو 2001 بهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة بين كل من مصر والأردن والمغرب وتونس كمبادرة شبه إقليمية هامة من شأنها الإسهام في استكمال منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية التي انطلقت في برشلونة في عام 1995. وفي مارس 2004، وقعت البلدان الأربعة على اتفاقية أغادير التي تعد خطوة هامة في اتجاه تعزيز التجارة والتكامل الإقليميين.

وخلال الاجتماع الذي عقدوه في دبلن، اعترف الوزراء باتفاقية أغادير باعتبارها خطوة مهمة على طريق التكامل الإقليمي جنوب-جنوب. كما أكدوا على وجود تفاهم مشترك على أن الشركاء المتوسطيين الذين تربطهم اتفاقيات بالاتحاد لا بد أن ينضموا إلى اتفاقية أغادير وفق أحكامها أو أن يصبحوا جزءا من اتفاقية التجارة الحرة الأورو-متوسطية بحلول التاريخ المستهدف وهو عام 2010 (الاتحاد الأوروبي، 2003c، ص 8). وفي هذا السياق، رحب الوزراء بتوقيع تركيا والمغرب على اتفاقية للتجارة الحرة، كما أشاروا إلى أن التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن بين تركيا من جهة والمغرب وفلسطين وتونس من جهة أخرى يعد إسهاما كبيرا باتجاه إقامة منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية بحلول عام 2010. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التوقيع في 22 ديسمبر 2004 على اتفاقية للتجارة الحرة أيضا بين كل من تركيا وسوريا.

ومن ناحية أخرى، تربط الاتحاد بتركيا علاقات أقدم من علاقاته بباقي الشركاء المتوسطيين إذ أنها تعود إلى أوائل الخمسينات من القرن الماضي. وتتميز تلك العلاقات عن مثيلاتها مع باقي البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد والشركاء المتوسطيين الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأنها ترتكز على الرغبة المستمرة لدى تركيا في الالتحاق بعضوية الاتحاد على مدى العقود الأربعة الفائتة.

وللعلاقات الأوروبية التركية تاريخ طويل. ففي يوم 12 سبتمبر 1963، وقعت تركيا مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية على اتفاقية مشاركة (اتفاقية أنقرة) دخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 1964. وفي 6 مارس 1995، وقعت على اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير 1996. وفي عام 1999، أعلن المجلس الأوروبي في دورته المنعقدة في هلسنكي عن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد، وهي خطوة هامة بالنسبة لتركيا إذ أنها كانت تأمل في أن ترشَّح للعضوية أسوة بباقي البلدان المرشحة أثناء دورة المجلس المنعقدة في لوكسمبورغ في عام 1997.

وكما تنص عليه قرارات المجلس في دورة هلسنكي، بدأت المفوضية الأوروبية في إعداد اتفاقية شراكة انضمام تركيا إلى عضويته تم اعتمادها في 8 مارس 2001. وبعد اعتماد الشراكة من قبل الاتحاد، أعلنت تركيا في 19 مارس 2001 برنامجها الوطني لاعتماد تشريعات الاتحاد وسلمته إلى المفوضية في 26 مارس من العام نفسه. وقد حققت تركيا تقدما مذهلا في تنفيذ البرنامج وفق متطلبات عملية الانضمام إلى الاتحاد.

وخلال دورة لايكن (14-15 ديسمبر 2001)، أشار المجلس لأول مرة بوضوح وعلى أعلى المستويات إلى إمكانية بدء مفاوضات الانضمام مع تركيا. كما قرر خلال الدورة نفسها أن تشترك تركيا في المعاهدة بشأن مستقبل أوروبا على قدم المساواة مع المرشحين الآخرين. وخلال دورة سيفيل (21-22 يونيو 2002)، أُعلن عن إمكانية اتخاذ قرارات جديدة خلال دورة كوبنهاغن في ديسمبر 2002 بشأن المرحلة التالية لعضوية تركيا بناء على التقييم الذي تجريه المفوضية بشأن التقدم الذي سيحرزه هذا البلد حتى ذلك الحين.

وخلال دورة كوبنهاغن (12-13 ديسمبر 2002)، قرر المجلس أنه في حالة إصدار المجلس في ديسمبر 2004 قرارا، بناء على توصية من المفوضية، يفيد بأن تركيا قد استوفت معايير كوبنهاغن السياسية، فسيفتتح الاتحاد مفاوضات الانضمام معها دون تأخير. وقد أعادت دورة بروكسل المنعقدة في يونيو 2004 التأكيد على تلك القرارات.

وخلال تلك الفترة، واصلت تركيا عزمها على الالتحاق بعضوية الاتحاد في أقصر مدة ممكنة وذلك من خلال تنفيذ المزيد من الإصلاحات وفق معايير كوبنهاغن. وفي 29 أكتوبر 2004، انضمت بلغاريا ورومانيا وتركيا إلى باقي البلدان الأعضاء الخمسة والعشرين في التوقيع على معاهدة بشأن وضع دستور لأوروبا خلال المراسم التي عقدت بروما وحضرها رؤساء ووزراء خارجية تلك البلدان.

وقرر المجلس في دورته المنعقدة يومي 16 و17 ديسمبر 2004 أن تبدأ مفاوضات الانضمام مع تركيا بتاريخ 3 أكتوبر 2005. إلا أنه على عكس بلغاريا ورومانيا، لم يحدد تاريخ لانضمام

تركيا إلى عضوية الاتحاد. وبالإضافة إلى الغموض الذي ينطوي عليه عدم تحديد تاريخ العضوية، فهو يشير أيضا إلى أن عملية المفاوضات ستكون طويلة وشاقة. ومع بدء المفاوضات مع تركيا في التاريخ المذكور، ستزداد أهمية إقليم المتوسط بالنسبة للاتحاد. وقد رحب المجلس خلال الدورة نفسها بالقرار الذي اتخذه الاجتماع الأورو-متوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في لاهاي بإعلان 2005 عام المتوسط بما يعد بأن يشهد هذا العام إحراز التقدم المنشود في العلاقات بين الاتحاد وشركائه المتوسطيين.

3-2. العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي

في 26 مايو 1981، تم التوقيع على ميثاق تأسيس مجلس التعاون الخليجي من قبل ستة بلدان خليجية هي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية بين بلدانه الأعضاء.

وقد استعرض المجلس في دورته الثانية والعشرين، التي انعقدت في مسقط يومي 30 و31 ديسمبر 2001، الخطوات المتخذة بشأن إقامة اتحاد جمركي بين بلدانه الأعضاء، وقرر تقديم تاريخ قيامه إلى يوم 1 يناير 2003 بدلا من 1 يناير 2005. كما قرر أيضا خفض التعريفات الجمركية المطبقة على كافة السلع الأجنبية من خارج نطاق الاتحاد، مع بعض الاستثناءات، إلى نسبة 5٪.

وفي عام 1989، أبرم المجلس اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين حيث تم تشكيل مجموعات عمل في مجالات التعاون الصناعي والطاقة والبيئة. كما تنص الاتفاقية على إجراء محادثات بشأن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين. ويجتمع وزراء خارجية الطرفين بصورة منتظمة لاستعراض العلاقات القائمة وسبل تحسينها وخصوصا في المجال الاقتصادي.

وقد وافق المجلس المشترك بين الطرفين في دورته الثانية عشرة، والتي عقدت في غرينادا في فبراير 2002، على عقد جولات مفاوضات مكثفة حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين. كما وافق على ضرورة استمرار تلك الجولات بانتظام حتى اكتمالها من خلال إزالة العقبات القائمة وضم كافة القطاعات المتبقية بما في ذلك العناصر غير التجارية. وقد أجريت خمس جولات خلال عام 2002 وجولة أخرى يومي 4 و5 مارس 2003 عقب اجتماع للمجلس المشترك يوم 3 مارس حيث أعرب مجددا عن وجهة نظره بأن التجارة والاستثمار والتعاون تشكل الأسس التي سيتم من خلالها تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. كما أحاط المجلس علما بالتقدم المحرز على صعيد تنفيذ اتفاقية التعاون والمفاوضات بشأن إقامة منطقة التجارة الحرة (الاتحاد الأوروبي، 2003a، ص 1-2).

وقد بلغت صادرات بلدان المجلس إلى الاتحاد 17.3 مليار دولار في عام 2002 (الجدول الملحق رقم 8). ويمثل هذا المبلغ نسبة 12٪ من إجمالي صادرات بلدان المجلس. وخلال الفترة 1998-2002، شهدت صادرات بلدان المجلس إلى الاتحاد زيادة سنوية بنسبة 8.3٪. أما واردات تلك البلدان من الاتحاد فقد بلغت قيمتها 33.9 مليار دولار في العام نفسه (الجدول الملحق رقم 9) بما يمثل نسبة 35.9٪ من إجمالي الواردات. وخلال الفترة 1998-2002 أيضا، شهدت واردات بلدان المجلس من الاتحاد زيادة سنوية بنسبة 4.1٪. وسيصبح بإمكان بلدان المجلس تحقيق مستويات أعلى للتبادل التجاري مع الاتحاد بعد أن تدخل اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين حيز التنفيذ.

وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المجلس تراجعا من 5234 مليون دولار في عام 1998 إلى 1081 مليون دولار في عام 2002 (الجدول الملحق رقم 12). ومن المتوقع أن يؤدي إبرام اتفاقية التجارة الحرة إلى زيادة تدفقات ذلك الاستثمار وهي التدفقات التي ظلت عند مستويات متواضعة حتى عهد قريب مقارنة بباقي المناطق (الجدول الملحق رقم 5). كما من شأن تلك الاتفاقية النهوض بباقي فرص الاستثمار الإقليمي والدولي وإرساء قواعد استثمارية جديدة وتحقيق الحماية القانونية ونقل التكنولوجيا وهي نفس التأثيرات التي سيحدثها التمويل المحلي.

3-3. العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في منطقة وسط آسيا

كما هو الحال بالنسبة لبلدان وسط وشرق أوروبا من خلال اتفاقيات أوروبا، تربط الاتحاد بجمهوريات وسط آسيا الأعضاء في المنظمة، والمتمثلة في أذربيجان وكازخستان وقيرغيزيا وتاجيقستان وتركمنستان وأوزبكستان، اتفاقيات شراكة وتعاون عبارة عن أطر قانونية مبنية على أساس احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان تحدد العلاقة السياسية والاقتصادية والتجارية بين الاتحاد وشركائه[15]. كما تمثل تلك الاتفاقيات الأساس الذي ترتكز عليه علاقات الاتحاد مع بلدان وسط آسيا، ويكتسي تطبيقها على نحو كامل أهمية كبرى. وتتمثل الاتفاقيات في معاهدات ثنائية لمدة عشر سنوات يتم التوقيع عليها بين الاتحاد وكل بلد على حدة. وقد دخلت الاتفاقيات بين الاتحاد وكل من أذربيجان وكازخستان وقيرغيزيا وأوزبكستان حيز التنفيذ في 1 يوليو 1999. وعلى الرغم من التوقيع على اتفاقية بين الاتحاد وتركمنستان، إلا أنها لم تدخل بعد حيز التنفيذ.

[15] علاقات الاتحاد الأوروبي مع شرق أوروبا ووسط آسيا: اتفاقيات الشراكة والتعاون، كما في 28 ديسمبر 2004، http://europa.eu.int/comm/external_relations/ceeca/pca/index.htm.

كما تم التوقيع في 11 أكتوبر 2004 على اتفاقية بين الاتحاد وتاجيقستان يتم بموجبها تعزيز العلاقات بين الطرفين بدرجة كبيرة.

ومن ناحية أخرى، يعتبر تضمين أذربيجان في سياسة "أوروبا أوسع-الجوار الجديد" كما تنص عليها رسالة المفوضية رقم 104 بتاريخ 11 مارس 2003 خطوة هامة على طريق تعزيز العلاقات بين الاتحاد وبلدان المنظمة في منطقة وسط آسيا. وقد ظلت علاقات الاتحاد بدول المنطقة تخضع لبرنامج المساعدة الفنية لبلدان كومنولث الدول المستقلة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي. وبالتالي، فإنه على الرغم من أن المسعى الأخير للاتحاد لا يعتبر استراتيجية جديدة تماما، إلا أن من شأنه تحقيق شراكة أوثق بين الاتحاد والبلدان المعنية.

وتشمل سياسة "أوروبا أوسع" أرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء وجورجيا ومولدوفا وأوكرانيا، وهي البلدان التي منحها الاتحاد مساعدات فنية بموجب برنامج المساعدة الفنية لبلدان كومنولث الدول المستقلة. فخلال الفترة 1991-1991، قدم الاتحاد بموجب البرنامج حوالي 4.2 مليار يورو لتمويل مشاريع في البلدان الشريكة (الجدول الملحق رقم 7). إلا أنه بحلول نهاية عام 1999، كانت تلك البلدان قد سارت على أنماط متباينة من التنمية بحيث أصبح البرنامج يركز بدرجة أكبر على تطوير أنظمة اقتصاد السوق لدى تلك البلدان باعتباره لم يعد مجرد برنامج للمساعدة الفنية بعد دخوله في مرحلة جديدة في يناير 2000. وتركز المرحلة الجديدة، التي تُرصد خلالها مساعدات بقيمة 3.1 مليار يورو حتى نهاية عام 2006، على عدد أقل من الأهداف بما يحقق أكبر تأثير ممكن. واعتبارا من عام 2007، ستحل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة محل البرنامج الحالي في أذربيجان وبلدان المنطقة الأخرى المشمولة باتفاقية الجوار الأوروبي.

وقد شهدت صادرات بلدان المنظمة في وسط آسيا إلى الاتحاد زيادة من 2120 مليون يورو في عام 1998 إلى 4970 مليون يورو في عام 2002 (الجدول الملحق رقم 8). وخلال الفترة نفسها، زادت حصة الصادرات إلى الاتحاد من نسبة 20.7٪ إلى نسبة 29.3٪. كما تراجعت واردات تلك البلدان من الاتحاد من 2750 مليون يورو في العام الأول إلى 2231 مليون يورو في العام الثاني (الجدول الملحق رقم 9). وخلال الفترة نفسها، تراجعت حصة الواردات من الاتحاد ضمن إجمالي الواردات من 23.2٪ إلى 16.2٪. ومن المحتمل أن ترتفع مستويات التبادل التجاري لتلك البلدان مع الاتحاد نظرا لسعيها لتعزيز روابطها معه على مدار السنوات القادمة.

ويلاحَظ أن الحجم الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان وسط آسيا الأعضاء كان منخفضا بالمقارنة بمثيله إلى مجموعات البلدان الأعضاء الأخرى (الجدول الملحق رقم 12).

فقد تراجعت تلك التدفقات إلى بلدان وسط آسيا الأعضاء من 2510 مليون دولار في عام 1998 إلى 2279 مليون يورو في عام 2003. أما خلال الفترة 2001-2002، فقد تزايد حجمها من 3329 إلى 4188 مليون دولار. ومن المحتمل أن تتزايد تلك التدفقات بمرور الوقت وبالتناسب مع التقدم الذي تحرزه تلك البلدان على صعيد تحسين مناخ الأعمال واتخاذ الخطوات القانونية الكفيلة بالنهوض بفرص الاستثمار لديها.

4. توسيع الاتحاد الأوروبي: الانعكاسات والتحديات بالنسبة لبلدان المنظمة في الأقاليم المجاورة

لقد أدت عملية التوسيع التي شهدها الاتحاد في عام 2004 إلى تقويته من خلال توسيع حدوده وإكسابه اقتصادا ديناميا. وفي هذا السياق، من المنتظر أن تكتسب البلدان الأعضاء في الاتحاد المزيد من المزايا في ظل بيئة اقتصادية دينامية. كما أن الاتحاد عازم على تحقيق تنمية متناسقة لدى كافة أعضائه. وبالتالي، فإن توسيع الاتحاد يَعِدُ بآفاق رحبة لكافة أعضائه.

وفيما يخص الأعضاء الجدد، فمن المتوقع أن تعم الفائدة على بلدان وسط وشرق أوروبا من أكثر من زاوية. فمن شأن عملية التوسيع أن يعاد توزيع الصناديق الهيكلية لصالح الأعضاء الجدد مما سيزيد نسبيا من قدرتهم التنافسية في الأسواق الأوروبية بمرور الوقت مع إعادة هيكلة اقتصاداتهم لتصبح أكثر قوة وسلامة. ويلاحظ انخفاض الأجور حاليا في بلدان وسط وشرق أوروبا مقارنة بمستوياتها لدى الأعضاء الأوائل[16]. من هنا، وبالنظر إلى المزايا الخاصة بتنافسية الأجور لدى تلك البلدان، فمن المحتمل أن ينقل مصدرو القطاعات كثيفة العمالة منشآتهم الإنتاجية إلى هذه المنطقة وبالتالي سيتحسن مركز تلك البلدان من حيث التصدي للمنافسة وللقضايا الاقتصادية الجارية الأخرى مثل البطالة التي تعتبر معدلاتها، في المتوسط، أعلى من مثيلاتها على مستوى الاتحاد (الجدول الملحق رقم 14).

وعند مقارنة المنطقتين، يلاحظ أن بلدان وسط وشرق أوروبا قد تتمتع بميزة من حيث انخفاض أجور العمل وإن كانت بلدان الاتحاد في غرب أوروبا لديها رأس المال والخبرة والتكنولوجيا والعلامات المسجلة التي ستكمل هذه الميزة. ويشير ذلك إلى أن المجموعة الأولى ستقدم عموما المزايا المرتبطة بالعمل بينما تقدم الثانية الدعم من خلال التكنولوجيا والقطاعات كثيفة رأس المال. ومن ناحية أخرى، عندما تجتمع التكنولوجيا المتقدمة لدى الاتحاد بقوة العمل الرخيصة نسبيا لدى الأعضاء الجدد، فسيزيد ذلك من القدرة التنافسية للشركات الأوروبية في مواجهة الشركات

[16] سلسلة محاضرات بشأن ممارسة الأعمال في بلدان وسط وشرق أوروبا كما في 5 يناير 2005، http://bsnotes.bs.uce.ac.uk/lecturers/

العاملة بالبلدان الأخرى بما فيها بلدان المنظمة. لذلك، فمن المحتمل أن تصبح المشاريع الأوروبية لدى بلدان وسط وشرق أوروبا هي محرك النمو في تلك البلدان كما أنها قد تدر المزايا على قوة عملها في حالة استثمارها في الموارد البشرية مما سيرفع من مهارات هذه القوة ومن معدلات الاستخدام لدى تلك البلدان مع مرور الزمن.

ومن ناحية أخرى، من شأن تحسن الأوضاع لدى بلدان وسط وشرق أوروبا تشجيع بعض الشركات متعددة الجنسيات على إعادة توطين فروعها في تلك البلدان. وتهيئ بلدان وسط وشرق أوروبا حاليا بيئة مواتية لزيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أن أسواقها تَعِدُ بمعدلات نمو مرتفعة وبمزايا فيما يخص العمل. إلا أنه من الضروري أن تواصل تلك البلدان اعتماد قواعد ومعايير الاتحاد وأن تبذل المزيد من الجهد لتحسين مناخها الاستثماري العام لتشجيع الشركات الأجنبية على زيادة استثماراتها وخصوصا منها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن تلك الاستثمارات، التي ستتجلى في صورة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الاتحاد الأخرى، زيادة المنافسة عليها ما بين بلدان وسط وشرق أوروبا من جهة وبلدان التماسك[17] من جهة أخرى.

وعند التمعن في الاستثمار الأجنبي المباشر، يلاحظ أن حجم التدفقات الواردة إلى بلدان وسط وشرق أوروبا ازداد من 22.4 مليار دولار في عام 2000 إلى 24.6 مليار دولار في عام 2002 وإن انخفض إلى 14.5 مليار دولار في عام 2003 (الجدول الملحق رقم 13). وفي بلدان التماسك، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 71.2 مليار دولار في العام الأول إلى 62.3 مليار دولار في العام الثاني ثم إلى 52.1 مليار دولار في العام الثالث. وعند تحليل الفترة 1998-2002، يلاحظ أن الزيادة التي شهدتها بلدان التماسك في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت أعلى من مثيلتها لدى بلدان وسط وشرق أوروبا. وعند إدراج عام 2003، وهو العام الذي شهد تراجعا عموما في هذا النوع من التدفقات، يلاحظ أن معدل الانخفاض لدى بلدان التماسك كان أقل من مثيله لدى المجموعة الأخرى. من هنا، يمكن القول إن بلدان الاتحاد التي يرتفع لديها معدل التقارب من منظومة الاتحاد مؤهلة أكثر من غيرها لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك، فكلما اقترب الهيكل المؤسسي لدى بلدان وسط وشرق أوروبا من منظومة الاتحاد، يتوقع أن تستغل تلك البلدان مزاياها النسبية بدرجة أكبر ضمن الخطوط الإرشادية المذكورة أعلاه بما يزيد بمرور الوقت من معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

[17] اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا.

وبالنظر إلى احتمال حدوث تحول من بلدان التماسك إلى بلدان وسط وشرق أوروبا، فمن المحتمل أن تستقطب هذه الأخيرة جزءا من استثمارات الاتحاد التي كانت تتجه نحو بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في فترات سابقة. وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو إحدى قنوات نقل التكنولوجيا الحديثة والمنشآت الإنتاجية الابتكارية وأساليب الإدارة، فمن المحتمل أن تستفيد بلدان وسط وشرق أوروبا من هذه العملية[18]. كما يحتمل أن تخوض تلك البلدان منافسة متزايدة من أجل استقطاب رؤوس الأموال الخاصة الموجودة في البلدان الأخرى بالمناطق القريبة والتي هي أيضا بحاجة إليها مما سيزيد من حدة المنافسة القائمة بين المجموعتين، بما فيها البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن حيث إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية بين الاتحاد وبلدان وسط وشرق أوروبا واحتمال تزايد استثمارات الاتحاد فيها، يمكن لتلك البلدان أن تتجه، على المدى المتوسط، إلى التخصص في منتجات أكثر تقدما من خلال استغلال الدراية الفنية التي سيجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر والمهارات العالية التي ستكتسبها قوة عملها. كما أن حدة المنافسة ستزداد في بعض القطاعات ضمن الاتحاد نظرا للضغوط التي سيواجهها أعضاؤه لزيادة حصة تلك البلدان في أسواقهم.

لقد أدت عملية مواءمة التعريفات المعمول بها لدى بلدان وسط وشرق أوروبا مع التعريفة الخارجية الموحدة للاتحاد إلى تخفيض التعريفات الوطنية لديها بعد أن كانت بطبيعتها أعلى مما هو معمول به لدى الاتحاد. ومن المحتمل أن تعود فائدة ذلك على البلدان الأعضاء في المنظمة على اعتبار أنه سيتيح لها الفرصة للنفاذ إلى الأسواق الجديدة ببلدان الاتحاد وإن تأثرت في إحدى المراحل سلبا بالمعاملة التفضيلية التي تتمتع بها بلدان وسط وشرق أوروبا من خلال عضويتها في الاتحاد.

تلعب المنسوجات دورا هاما في اقتصادات البلدان المتوسطية الأعضاء في المنظمة باعتبارها النشاط الصناعي الرئيسي لدى تلك البلدان وأكبر قطاع من حيث مستوى الاستخدام لدى كل من المغرب ومصر وتونس وتركيا وأحد القطاعات التصديرية لدى الأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا (المفوضية الأوروبية، 2004b، ص 1). وبما أن هذا القطاع يحظى بمعاملة تفضيلية بموجب اتفاقيات المشاركة، تظل المنسوجات سلعة تنافسية في الأسواق الأوروبية. إلا أنه بما أن مزايا المعاملة التفضيلية التي تحظى بها بلدان وسط وشرق أوروبا من خلال الانضمام إلى عضوية الاتحاد تفوق تلك الممنوحة للشركاء المتوسطيين، فمن المتوقع أن تؤثر الظروف الجديدة سلبا على حجم تجارة المنسوجات لدى بلدان المنظمة مع تعاظم المنافسة ضمن الاتحاد.

[18] تمويل مصرف الاستثمار الأوروبي من أجل تكامل الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، كما في 5 يناير 2005، http://www.eib.org/Attachments/access/integrating_nms.pdf.

ومن ناحية أخرى، يمثل الاتحاد أكبر مصدِّر عالمي للمنسوجات وثاني أكبر مصدر للملابس بعد الصين (المفوضية الأوروبية، 2004b، ص 1). لذلك، فإن على بلدان المنظمة أن تنتهج سياسات جديدة لتجاوز التحديات المتمثلة في فقدان القدرة التنافسية في قطاع المنسوجات وصعوبة ممارسة الأعمال وتزايد البطالة. وسيواجه قطاع الملابس نفس المشاكل على اعتبار أنه يلعب هو أيضا دورا هاما في اقتصادات البلدان المتوسطية الأعضاء في المنظمة. وفي 28 سبتمبر 2004، تدارس الاجتماع الوزاري الأورو-متوسطي بشأن مستقبل صناعتي المنسوجات والملابس التحديات التي تواجه هذين القطاعين بعد إزالة الحصص المتبقية بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية في 1 يناير 2005. وتناول الاجتماع كذلك سبل تعزيز القدرة التنافسية للبلدان الأورو-متوسطية بما يمكنها من استقطاب الاستثمارات التي هي في أمس الحاجة إليها إلى جانب قضايا تتعلق بالتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي بمنطقة المتوسط.

وفي حالة قيام الاتحاد بزيادة إنتاجه من المنتجات المماثلة لما تنتجه البلدان المتوسطية الأعضاء في المنظمة، فإن ذلك سيزيد من حدة المنافسة. عندئذ، قد تضطر تلك البلدان، التي تتمتع بمعاملة تفضيلية فيما يخص المنتجات الزراعية بموجب اتفاقيات المشاركة، إلى التفاوض بشأنها مع الاتحاد من أجل اكتساب القدرة على النفاذ إلى أسواقه. ويمكن لبلدان المنظمة عموما زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية والدولية من خلال خفض أسعار منتجاتها مما قد يتطلب تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين بتلك البلدان كما هو الحال في بعض البلدان الصناعية. إلا أن ذلك قد لا يؤدي إلى النتائج المرجوة بالنسبة لبلدان المنظمة على اعتبار أن مثل تلك السياسة لم تعد مرجحة عالميا لما لها من تأثير في الإخلال بتوازنات السوق وتقليص القدرة التنافسية فضلا عن الأعباء المالية الإضافية التي ستولدها. ونظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه القطن في اقتصادات العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة في أفريقيا جنوب الصحراء، فهي تتأثر بدرجة حادة بسياسة الدعم التي تتبعها الدول الصناعية لمنتجي هذه السلعة. وقد تتأثر البلدان المتوسطية الأعضاء بدرجة أقل بهذه السياسة إذا أدت المعاملة التفضيلية الممنوحة لها بموجب اتفاقيات المشاركة الأورو-متوسطية إلى زيادة صادراتها إلى أسواق الاتحاد بمرور الوقت. وفي حالة رفع مستوى التحرير بموجب الاتفاقيات المذكورة، فستصبح البلدان المتوسطية الأعضاء في المنظمة في مركز أفضل لمنافسة بلدان وسط وشرق أوروبا في الأسواق الأوروبية. وقد يتحسن هذا المركز من حيث المنسوجات أيضا في حالة قيام تعاون بين البلدان الأعضاء المنتجة للقطن وفق روح خطة عمل المنظمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدانها الأعضاء.

وقد شهدت صادرات البلدان المتوسطية الأعضاء إلى الاتحاد زيادة من 42.4 مليار دولار في عام 1998 إلى 59.5 مليار دولار في عام 2002 أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها 8.9٪ (الجدول الملحق رقم 8). وخلال الفترة نفسها، تراجعت واردات الشركاء المتوسطيين الأعضاء من الاتحاد بواقع 600 مليون دولار (الجدول الملحق رقم 9). أما صادرات بلدان وسط وشرق أوروبا إلى

الاتحاد، فقد ازدادت من 78.2 مليار دولار في العام الأول إلى 113.2 مليار دولار في العام الثاني أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها 9.7٪ (الجدول الملحق رقم 10). أما واردات هذه المجموعة من الاتحاد، فقد ازدادت من 100.7 إلى 126.7 مليار دولار خلال نفس الفترة، أي بمعدل زيادة سنوية مقدارها 5.9٪ (الجدول الملحق رقم 11).

وقد اعتمد المجلس الأوروبي خلال دورته التي عقدها في كوبنهاغن في ديسمبر 2002 برنامجا للمساعدات المالية للفترة 2004-2006 للدول العشر التي انضمت إلى عضوية الاتحاد في 1 مايو 2004 (الجدولين الملحقين 5 و6). لذلك، من المتوقع أن تلعب تلك البلدان دورا متزايدا في مجريات الأمور ضمن الاتحاد على اعتبار أن المساعدة المالية ستنصب في المجالات التي يحتمل أن تفقد فيها بمرور الوقت قدرتها التنافسية ضمن السوق الأوروبي الواحد الأكثر اتساعا. لذلك، فإن على تلك البلدان التركيز على علاقاتها التجارية الثنائية مع الاتحاد واعتماد قواعده ولوائحه بما يمكنها من استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوروبية. وفي المقابل، من المحتمل أن تستفيد تلك البلدان من عضوية الاتحاد على المدى المتوسط مما سينعكس بالإيجاب على نموه الاقتصادي.

وتندرج المساعدات الجديدة التي ستحل محل برامج المساعدات القديمة ضمن سياسة الاتحاد لترسيخ شراكته مع البلدان المجاورة التي تربطه بها علاقات وثيقة وجهوده لتعويضها ماليا بما يمكنها من إدامة قدرتها التنافسية في أسواقه. ومن البديهي أن بلدان المنظمة ستتأثر بالتطورات الحاصلة حاليا في الاتحاد. إلا أنه بما أن الشركاء المتوسطيين الأعضاء في المنظمة، وبدرجة أقل بلدان وسط وشرق أوروبا الأعضاء، تربطهم علاقات وثيقة بالاتحاد مقارنة بباقي البلدان الأعضاء، فإن لديهم فرصة كبيرة نسبيا لتعزيز تلك الروابط معه. ومن شأن ذلك مساعدة البلدان الأعضاء في المنظمة في تلك المناطق على تخفيف حدة تأثرها بنمو الاتحاد وتزايد قدرته التنافسية على مدى الأعوام القادمة. كما يمكن رفع مستوى التعاون والتفاعل الاقتصادي بين الاتحاد وبلدان المنظمة من خلال سعي الطرفين لاتخاذ التدابير اللازمة في هذا المجال.

5. الخلاصة

لقد شهدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية نموا كبيرا سواء من حيث عضويتها أو تأثيرها السياسي والاقتصادي أو هيكلها التنظيمي. وقد مكن ذلك أعضاءها من الارتقاء بمستوى تنميتهم الاقتصادية وترسيخ آفاق نموهم، وشد انتباه البلدان الأخرى في الأقاليم المجاورة.

ومع اتساع حدود الاتحاد الأوروبي، من المحتمل أن تعيد الشركات الأوروبية توطين منشآتها الإنتاجية في المراكز الجديدة ضمن الاتحاد الموسع. ومن شأن تباين مستويات المعيشة بين الأعضاء الجدد والقدامى للاتحاد أن يحفز الرغبة في الهجرة.

ولا تنص أية اتفاقية بين الاتحاد وبلدان المنظمة، بما فيها اتفاقيات المشاركة الأورو-متوسطية، على حرية حركة العمالة بين الطرفين. لذلك، لن تتأثر مستويات الأجور ضمن الاتحاد طالما لم تحدث حركة هجرة واسعة النطاق.

وقد اعتمد المجلس الأوروبي في دورته المنعقدة في كوبنهاغن برنامجا للمساعدة المالية للفترة 2004-2006 بما سيتيح مبالغ إضافية للأعضاء الجدد لمساعدتهم على الثبات أمام التحديات التي ستجلبها عليهم عضوية الاتحاد (الجدولين الملحقين 5 و6). وبما أن برنامج المساعدة سينصب أساسا في المجالات التي يحتمل أن يفقد فيها هؤلاء الأعضاء قدرتهم التنافسية ضمن السوق الأوروبية الأكبر، فهو سيساعد كذلك على تطوير بعض القطاعات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لتلك البلدان على طريق تكاملها مع الاتحاد. وسيلعب الأعضاء الجدد دورا متناميا ضمن الاتحاد في حالة تمكنهم من استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوروبية. إلا أن ذلك قد لا يكفي لمواجهة التحديات التي تفرضها السوق الأوروبية الموحدة على نحو كامل. لذلك، على تلك البلدان أن تعمل على توطيد علاقاتها التجارية الثنائية مع الاتحاد واعتماد قواعده ولوائحه. وفي حالة نجاحها في تحقيق تقدم خلال هذه المرحلة الانتقالية، فستستفيد تلك البلدان من عضوية الاتحاد على المدى المتوسط.

ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، شهدت بلدان وسط وشرق أوروبا قيام علاقات تكامل وثيقة مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وهو أمر ساعدت عليه بدرجة كبيرة اتفاقيات المشاركة بين الطرفين. ولتلك الاتفاقيات أبعاد اقتصادية وعلمية وفنية وسياسية هائلة يؤسس بموجبها الاتحاد علاقاته مع تلك البلدان. ويطالَب المرشحون باعتماد تشريعات الجماعة الأوروبية وبترسيخ مؤسساتهم الديمقراطية وإداراتهم العامة. لذلك، ينتظر أن تقوم بلدان وسط وشرق أوروبا، بما فيها تلك التي ستنضم إلى عضوية الاتحاد في عام 2007، أن تطبق تشريعات الجماعة على نحو كامل وفعال.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن تحرير التجارة على المستوى الثنائي من خلال اتفاقيات أوروبا قد ساعد بلدان وسط وشرق أوروبا على زيادة تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة، فهو لم يحدث نفس الأثر على تجارة الاتحاد الخارجية مع تلك البلدان. وفي هذا السياق، لعبت تلك الاتفاقيات دورا هاما في تعزيز مركز الاتحاد باعتباره أهم شريك تجاري لتلك البلدان إذ بلغت صادرتها إليه نسبة 70.2٪ من إجمالي صادراتها في عام 2002 (الجدول الملحق رقم 10). ولم تمثل صادرات الاتحاد إلى تلك البلدان سوى نسبة 5.2٪ من إجمالي صادراته خلال العام نفسه (الجدول الملحق رقم 11).

ومن شأن الأجور التنافسية الموجودة لدى بلدان وسط وشرق أوروبا والصناديق الهيكلية التي ستتلقى مساعدات بموجبها حتى عام 2006 ليس فقط الإسهام في تحقيق تقدمها الاقتصادي في المجالات ذات العلاقة، وإنما أيضا زيادة قدرتها التنافسية ضمن نطاق الاتحاد. وسيكون لهذا التطور تأثير كبير على اقتصادات البلدان المجاورة بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. لذلك، فمن المحتم أن يطرح التكامل الإقليمي والاقتصادي الحاصل في الاتحاد تحديات اقتصادية أخرى بالنسبة لبلدان المنظمة في المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء ووسط آسيا بما في ذلك تنويع اقتصاداتها وتجارتها الخارجية سواء من حيث تركيب منتجاتها أو شركائها التجاريين.

ومن شأن تلك التغييرات، إلى جانب تطورات أخرى متوقعة، أن تؤثر ليس فقط على الاتحاد ولكن أيضا على الأقاليم المجاورة له التي تربطها به علاقات تجارية وطيدة وخصوصا منها تلك الأطراف في اتفاقيات للمشاركة أو التعاون. وبما أن البلدان المتوسطية الأعضاء في المنظمة تربطها بالاتحاد اتفاقيات مشاركة وأنها تتميز بقربها الجغرافي منه مقارنة بباقي البلدان الأعضاء، فإنها ستكون البلدان الأكثر تأثرا بالتغييرات التي تحدث ضمنه.

وقد مثلت صادرات الشركاء المتوسطيين الأعضاء في المنظمة نسبة 19.5٪ من إجمالي الصادرات الإسلامية في عام 2002 (الجدول الملحق رقم 8). وبلغت صادرات هؤلاء الشركاء إلى الاتحاد نسبة 62٪ من إجمالي صادراتهم أي أعلى نسبيا مما هي عليه لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأعضاء في أفريقيا جنوب الصحراء ووسط آسيا ومناطق إسلامية أخرى. ويشير ذلك إلى أن القرب الجغرافي يلعب دورا هاما في توليد التدفقات التجارية.

لعبت اتفاقيات المشاركة دورا مهما في الارتقاء بمستويات التبادل التجاري بين الاتحاد والبلدان المتوسطية الأعضاء. من هنا، فإنه من المهم بمكان تكثيف التعاون بين الطرفين وخصوصا في مجال التجارة من أجل تعزيز العلاقات القائمة وتفادي أية تأثيرات سلبية لتغير سياسات الاتحاد على تلك العلاقات بعد عملية التوسيع. ومن ناحية أخرى، من شأن إحراز تقدم خلال الجولة القادمة من المفاوضات بشأن نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وعلى صعيد إقامة سوق إسلامية مشتركة زيادة الآفاق الإيجابية بالنسبة لكافة بلدان المنظمة وإكسابها العديد من المزايا الاقتصادية التي تخفف من تأثرها بعمليات التوسيع المستقبلية للاتحاد.

ومن ناحية أخرى، قد تتأثر قرارات الاستثمار الخاص بالتغيرات التي تشهدها الأسواق. فالأسواق الواعدة تستقطب قدرا أكبر من تدفقات رأس المال. وبما أن بلدان وسط وشرق أوروبا ستحسن من هياكلها المؤسسية وأوضاع أسواقها، فمن المتوقع أن تصبح هي الطرف المستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عملية التوسيع. وينطبق الأمر نفسه على البلدان الإسلامية التي قد

تستفيد بدورها من تلك التدفقات فيما إذا عكفت على تطبيق السياسات الهيكلية والمؤسسية الملائمة. ومن شأن جهود الخصخصة لدى تلك البلدان التعجيل بهذه العملية. وبما أن بلدان وسط وشرق أوروبا في مركز يجعلها أكثر تأهيلا للاستفادة من رأس المال الخاص بفضل عضويتها في الاتحاد، فقد تجد البلدان المجاورة لها، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، نفسها في منافسة معها لتحسين آفاقها الاقتصادية. ومن المحتمل أن يتطلب ذلك بذل الجهود على صعيد إعادة الهيكلة القطاعية وزيادة إنتاجية العمل لدى بلدان المنظمة المجاورة على المدى المتوسط.

المراجـــــــــع

Council of the European Union (2004), Press Release (10189/04), 2590th Council Meeting, 14 June 2004, Luxembourg, http://europa.eu.int/comm/world/enp/pdf/040614_GAERC_Conclusion_on_ENP_(provisional_version).pdf

Doing Business in the Triads B (Module 3898), Week 08: Dong Business in the CEEC, viewed on 5 January 2005 at http://bsnotes.bs.uce.ac.uk/lecturers/Lewis%20Jones/Doing%20Business%20in%20the%20Triads%20B%20Module%203898%202003-4/Triads%20B%20Week%2008%202003-4.doc

European Commission (EC) (2004a), EC Directorate-General for Enlargement, Phare Agricultural Sector Review: Interim Evaluation of Phare Support Allocated in 1999-2002 and Implemented until November 2003, Thematic Evaluation Report, April 2004, Brussels, Belgium.

EC (2004b), Directorate-General for Trade, Speeches and Press Releases, Pascal Lamy in Tunisia for Euromed Conference on future of textiles and clothing, 27 September 2004, Brussels, Belgium. http://europa.eu.int/comm/trade/issues/bilateral/regions/euromed/pr270904_en.htm

EC (2004c), EuropeAid Cooperation Office Directorate-General, EUROMED SYNOPSIS, Weekly Newsletter on the Euro-Mediterranean Partnership and the MEDA Programme, Issue No 285, 30 September 2004, Brussels, Belgium.

Enlargement: Pre-Accession Assistance: *PHARE*, viewed on 28 December 2004 at http://europa.eu.int/comm/enlargement/pas/phare.htm

Enlargement: Pre-Accession Assistance: *SAPARD*, viewed on 28 December 2004 at http://europa.eu.int/comm/enlargement/pas/sapard.htm

European Institution for Research on Mediterranean and Euro-Arab Cooperation Web Site (MEDEA) (2003), GCC (Gulf Cooperation Council), http://www.medea.be/en/index063.htm

European Investment Bank (EIB) (2003), Annual Report 2003, Luxembourg, 2003.

EIB Financing for the Integration of the New Member States in the European Union, viewed on 5 January 2005 at
http://www.eib.org/Attachments/access/integrating_nms.pdf
Euro-Mediterranean Investment Summit, Marseille, France, viewed on 28 December 2004 at http://www.eib.eu.int/news/events/event.asp?event=10

European Parliament (2003), Report on 'Wider Europe – Neighbourhood: A New Framework for Relations with our Eastern and Southern Neighbours', A5-0378/2003, 5 November 2003, Brussels, Belgium.

European Union (EU) (2000), "Reinvigorating the Barcelona Process", 6 September 2000, Brussels, Belgium.

EU (2003a), GCC-EU 13th Joint Council and Ministerial Meeting, Joint Comminique, Doha, Qatar, 3 March 2003, CE-GOLFE 3502/03 (Presse 58), Brussels, Belgium.

EU (2003b), The Euro-Mediterranean Mid-Term Meeting of Foreign Ministers, Presidency Conclusions, 26-27 March 2003, Crete, Greece,
http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/conf/cret/concl.htm

EU (2003c), The Euro-Mediterranean Mid-Term Meeting of Foreign Ministers, Presidency Conclusions, 5-6 May 2004, Dublin, Ireland,
http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/conf/dublin/concl.htm

EU (2003d), The Euro-Mediterranean Meeting of Foreign Ministers, Presidency Conclusions, 29-30 November 2004, The Hague, The Netherlands,
http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/conf/hague/conclusions.htm

EU's Relations with Eastern Europe & Central Asia: *Overview*, viewed on 28 December 2004 at
http://europa.eu.int/comm/external_relations/ceeca/index.htm

EU's Relations with Eastern Europe & Central Asia: *Partnership & Cooperation Agreements*, viewed on 28 December 2004 at
http://europa.eu.int/comm/external_relations/ceeca/pca/index.htm

EU's Relations with Eastern Europe & Central Asia: *TACIS*, viewed on 28 December 2004 at http://europa.eu.int/comm/external_relations/ceeca/tacis/

EU's Relations with Tajikistan: EU-Tajikistan: Signature of the Partnership and Cooperation Agreement, viewed on 29 December 2004 at
http://europa.eu.int/comm/external_relations/tajikistan/intro/pca_11_10_04. htm

EU's Representative Office in Turkey (2004), Pre-Accession Strategy for Turkey, http://www.deltur.cec.eu.int/english/e-mali-view-new.html

Gulf Cooperation Council (GCC) Web Site (2004), http://www.gcc-sg.org/index_e.html

International Labour Organisation (ILO) (2004), LABORSTA Internet, http://laborsta.ilo.org/

International Monetary Fund (IMF) (2002), *Direction of Trade Statistics*, Washington, DC, 2002.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2004), *World Investment Report 2004: The Shift Towards Services*, Geneva, 2004.

Swedish Trade Council (2003), The EU Baltic Bulletin, First Edition, 21 February 2003, Brussels, Belgium.

The Euro-Mediterranean Partnership: Association Agreements, viewed on 28 December 2004 at http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/euromed.ass_agreements.

The Euro-Mediterranean Partnership: The MEDA Programme, viewed on 6 June 2002 at http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/meda.htm

The National Development Plan/Community Support Framework (NDP/CSF) Information Office Web Site, Cohesion Fund, http://www.csfinfo.com/htm/cohesion_fund/

الجدول الملحق رقم 1
عمليات التوسيع السابقة والمستقبلية

1973	الدانمرك، إيرلندا، المملكة المتحدة
1981	اليونان
1986	البرتغال، إسبانيا
1995	النمسا، فنلندا، السويد
2004	قبرص، جمهورية التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا
2007	بلغاريا، رومانيا

المصدر: http://www.europa.eu.int/comm/enlargement.

الجدول الملحق رقم 2
وضع مفاوضات الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كما في 26 نوفمبر 2004

الباب/البلد	بلغاريا	رومانيا
1) حرية حركة السلع	X	X
2) حرية حركة الأفراد	X	X
3) حرية تقديم الخدمات	X	X
4) حرية حركة رؤوس الأموال	X	X
5) قانون الشركات	X	X
6) المنافسة	X	O
7) الزراعة	X	X
8) صيد الأسماك	X	X
9) النقل	X	X
10) الضرائب	X	X
11) الاتحاد الاقتصادي والنقدي	X	X
12) الإحصاء	X	X
13) السياسة الاجتماعية	X	X
14) الطاقة	X	X
15) السياسة الصناعية	X	X
16) المشروعات الصغيرة والمتوسطة	X	X
17) العلوم والأبحاث	X	X
18) التعليم والتدريب	X	X
19) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	X	X
20) الثقافة والسياسة المسموعة والمرئية	X	X
21) السياسة الإقليمية	X	X
22) البيئة	X	X
23) حماية المستهلك والصحة	X	X
24) العدالة والأمور الداخلية	X	O
25) الاتحاد الجمركي	X	X
26) العلاقات الخارجية	X	X
27) السياسة الخارجية والأمنية المشتركة	X	X
28) الرقابة المالية	X	X
29) الأحكام المالية والموازنية	X	X
30) المؤسسات	X	X
31) الأمور الأخرى	X	X

المصدر: http://www.europa.eu.int/comm/enlargement/negotiations/pdf/satateofplay_23september2004.pdf.

(O) بدأ التفاوض بشأن هذا الباب ولكنه لم ينته بعد. (X) انتهى التفاوض بشأن هذا الباب.

الجدول الملحق رقم 3
تواريخ طلب الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي

تركيا	14 أبريل 1987
قبرص	3 يوليو 1990
مالطا	16 يوليو 1990
المجر	31 مارس 1994
بولندا	5 أبريل 1994
رومانيا	22 يونيو 1995
سلوفاكيا	27 يونيو 1995
لاتفيا	13 أكتوبر 1995
إستونيا	24 نوفمبر 1995
لتوانيا	8 ديسمبر 1995
بلغاريا	14 ديسمبر 1995
التشيك	17 يناير 1996
سلوفينيا	10 يونيو 1996
كرواتيا	21 فبراير 2003
مقدونيا	

المصدر: http://www.europa.eu.int/comm/enlargement

الجدول الملحق رقم 4

المخصصات السنوية من برنامج المساعدات المتوسطي (PHARE)، وآلية السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام (ISPA)، والبرنامج الخاص للزراعة والتنمية الريفية (SAPARD) حسب البلد اعتبارا من عام 2000 مقارنة بتدفقات مرحلة ما قبل الانضمام (1995-1999)

	PHARE	SAPARD	ISPA		المجموع		متوسط المخصصات من برنامج PHARE للفترة 1995-1999
	مليون يورو	مليون يورو	مليون يورو		مليون يورو		مليون يورو
			حد أدنى	حد أقصى	حد أدنى	حد أقصى	
بلغاريا	100	52.1	83.2	124.8	235.3	276.9	83
جمهورية التشيك	79	22.1	57.2	83.2	158.3	184.3	69
إستونيا	24	12.1	20.8	36.4	56.9	72.5	24
المجر	96	38.1	72.8	104	206.9	238.1	96
لاتفيا	30	21.8	36.4	57.2	88.2	109	30
ليتوانيا	42	29.8	41.6	62.4	113.4	134.2	42
بولندا	398	168.7	312	384.8	878.7	951.5	203
رومانيا	242	150.6	208	270.4	600.6	663.0	110
سلوفاكيا	49	18.3	36.4	57.2	103.7	124.5	48
سلوفينيا	25	6.3	10.4	20.8	41.7	52.1	25
المجموع	1085	520	1040		2645		730
المجموع بما فيه برنامج التعاون عبر الحدود وغيره	**1577**						

المصدر: http://europa.eu.int/comm/commissioners/barnier/document/eston_en.pdf, p.6.

الجدول الملحق رقم 5

برنامج المساعدات المالية المتفق عليها في كوبنهاغن: الحد الأقصى للالتزامات المتعلقة بالتوسيع خلال الفترة من 2004 إلى 2006 لعشرة أعضاء جدد

(مليون يورو، أسعار عام 1999)

2006	2005	2004	
4147	**3747**	**1897**	**الباب الأول: الزراعة، ومنها**
2322	2032	327	1أ. السياسة الزراعية المشتركة
1825	1715	1570	1ب. التنمية الريفية
8770	**6907**	**6070**	**الباب الثاني: الإجراءات الهيكلية بعد الانضمام، ومنها**
5948	4755	3453	الصناديق الهيكلية
2822	2152	2617	صندوق التماسك
1372	**1428**	**1457**	**الباب الثالث: السياسات الداخلية والإنفاق الإضافي للتحول، ومنهما**
916	881	846	السياسات القائمة
125	125	125	السلامة النووية
60	120	200	بناء المؤسسات
271	302	286	تسهيل شنغن
612	**558**	**503**	**الباب الخامس: الإدارة**
14901	**12640**	**9927**	**مجموع الأبواب 1، 2، 3، 5**
16780	14200	11610	إجمالي المخصصات (برنامج برلين 1999)
11840	10493	5686	**المدفوعات** (ضمن إطار عملية التوسيع)
14220	11440	8890	المدفوعات (ضمن إطار برنامج برلين 1999)
644	744	1011	التسهيل النقدي الخاص
296	429	262	التعويضات المؤقتة
940	**1173**	**1273**	**المجمـــــــــوع**

المصدر: http://www.europa.eu.int/comm/enlargement/financial_package.

الجدول الملحق رقم 6

توزيع إجمالي المساعدات المالية المتفق عليها في كوبنهاغن للفترة 2004-2006

(مليون يورو، أسعار عام 1999)

	CY	CZ	EE	HU	PL	SL	LT	LV	SK	MT	المجموع
الزراعـــــــــة											
– السياسة الزراعية المشتركة											**4682**
– التنمية الريفية	66	482	134	534	2543	250	434	291	352	24	**5110**
الإجراءات الهيكلية	101	2328	618	2847	11369	405	1366	1036	1560	79	**21746**
السياسات الداخلية ومنها											**4256**
السياسات القائمة											2642
بناء المؤسسات											380
تسهيل شنغن	0	0	69	148	280	107	136	71	48	0	858
السلامة النووية	0	0	0	0	0	0	285	0	90	0	375
الإدارة											**1673**
التسهيل النقدي الخاص	38	358	22	211	1443	101	47	26	86	66	**2398**
التعويضات الموازنية المؤقتة	300	359	0	0	0	131	0	0	0	166	**987**
المجمـــــــــوع											**40852**

المصدر: http://europa.eu.int/comm/enlargement/negotiations/pdf/financial_framework.pdf.

CY: قبرص، CZ: جمهورية التشيك، EE: إستونيا، HU: المجر، PL: بولندا، SL: سلوفينيا، LT: ليتوانيا، LV: لاتفيا، SK: سلوفاكيا، MT: مالطا.

الجدول الملحق رقم 7
برنامج المساعدة الفنية لبلدان كومنولث الدول المستقلة للفترة 1991–1999
(مليون يورو)

	1999–1991
أرمينيا	58.9
أذربيجان	87.2
جمهوريات البلطيق	15.0
روسيا البيضاء	56.6
جورجيا	66.0
كازخستان	111.9
قيرغيزيا	49.5
مولدوفا	61.8
منغوليا	28.5
روسيا	1274.0
تاجيقستان	8.0
تركمنستان	39.9
أوكرانيا	460.8
أوزبكستان	102.5
البرامج الإقليمية*	1194.8
تنسيق المانحين**	308.0
دعم تنفيذ البرنامج***	254.8
مساعدات أخرى****	42.9
المجموع	**4220.9**

المصدر: http://www.europa.eu.int/comm/external_relations/ceeca/tacis/figures/pdf.
* بما فيها البرامج بين الدول وبرامج السلامة النووية والتعاون عبر الحدود.
** بما فيها تسهيل بانكوك تحت إشراف المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الشراكة والتنسيق، والمركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا.
*** بما فيها وحدات التنسيق والمعلومات والرصد والتقييم.
**** بما فيها برنامج الديمقراطية، وبرنامج الدعم الفني والإداري–تسهيل ليكانن.

الجدول الملحق رقم 8
صادرات بلدان المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي
(مليون دولار)

	إجمالي الصادرات		الصادرات إلى الاتحاد		كنسبة من إجمالي الصادرات	
	1998	**2002**	**1998**	**2002**	**1998**	**2002**
ألبانيا	254	330	250	320	98.4	97.0
الجزائر	10931	18528	7580	13500	69.3	72.9
مصر	4900	6972	2560	3080	52.2	44.2
الأردن	1340	2674	180	190	13.4	7.1
لبنان	716	971	180	180	25.1	18.5
ليبيا	7046	9886	6350	8930	90.1	90.3
المغرب	4634	8262	5850	6040	58.6	73.1
سوريا	2890	6545	1670	383	57.8	5.9
تونس	5768	6799	4980	5810	86.3	85.5
تركيا	26974	35058	15890	21060	58.9	60.1
منطقة المتوسط والشرق الأوسط	**65453**	**96025**	**42357**	**59493**	**64.7**	**62.0**
البحرين	3083	8462	350	370	11.4	4.4
الكويت	8083	15875	1200	1730	14.8	10.9
عمان	4426	8659	240	430	5.4	5.0
قطر	4914	5821	130	450	2.6	7.7
السعودية	40949	66698	8920	11530	21.8	17.3
الإمارات	25207	38774	1750	2780	6.9	7.2
مجلس التعاون الخليجي	**86662**	**144289**	**12590**	**17290**	**14.5**	**12.0**
بنين	244	198	60	60	24.6	30.3
بوركينا فاسو	263	171	90	50	34.2	29.2
الكاميرون	2027	1904	1740	1470	85.8	77.2
تشاد	124	66	83	40	66.9	60.6
جزر القمر	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	4395	5045	2740	2600	62.3	51.5
جيبوتي	–	–	–	–	–	–
الغابون	2491	2976	320	560	12.8	18.8
غامبيا	128	27	23	20	18.0	74.1
غينيا	814	870	500	410	61.4	47.1
غينيا بيساو	76	120	11	10	14.5	8.3
مالي	286	167	110	60	38.5	35.9
موريتانيا	495	402	340	390	68.7	97.0
موزمبيق	271	808	120	610	44.3	75.5
النيجر	270	156	170	80	63.0	51.3
نيجيريا	11791	17027	3300	4760	28.0	28.0
السنغال	536	949	380	390	70.9	41.1
سيراليون	146	97	100	90	68.5	92.8
الصومال	187	85	12		6.4	
السودان	539	1974	200	200	37.1	10.1
توغو	420	304	50	60	11.9	19.7

(يتبع)

تابع الجدول الملحق رقم 8
صادرات بلدان المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي
(مليون دولار)

	إجمالي الصادرات		الصادرات إلى الاتحاد		كنسبة من إجمالي الصادرات	
	1998	**2002**	**1998**	**2002**	**1998**	**2002**
أوغندا	501	327	310	23	61.9	7.0
أفريقيا جنوب الصحراء	**26004**	**33673**	**10659**	**11883**	**31.4**	**30.1**
أذربيجان	703	1630	60	1110	8.5	68.1
كازخستان	5404	9670	1070	3260	19.8	33.7
قيرغيزيا	513	486	210	20	40.9	4.1
تاجيقستان	575	737	100	60	17.4	8.1
تركمنستان	575	2710	140	160	24.3	5.9
أوزبكستان	2447	1720	540	360	22.1	20.9
بلدان وسط آسيا الأعضاء	**10217**	**16953**	**2120**	**4970**	**20.7**	**29.3**
بنغلاديش	3822	5442	2290	3080	59.9	56.6
بروناي	1986	2109	310	70	15.6	3.3
غويانا	483	548	160	180	33.1	32.8
إندونيسيا	54399	57144	10130	9850	18.6	17.2
إيران	12768	21446	4620	5320	36.2	24.8
العراق	4089	6668	2410	2640	58.9	39.6
ماليزيا	73470	93387	12830	14000	17.5	15.0
باكستان	8433	9886	2720	2770	32.3	8.0
سورينام	436	495	151	110	34.6	22.2
اليمن	1497	3271	100	110	6.7	3.4
بلدان أخرى	**161383**	**200396**	**35721**	**38130**	**22.1**	**19.0**
إجمالي بلدان المنظمة	**349719**	**491336**	**103447**	**131776**	**29.6**	**26.9**

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، حولية عامي 1999 و2003.

الجدول الملحق رقم 9
واردات بلدان المنظمة من الاتحاد الأوروبي
(مليون دولار)

	إجمالي الواردات		الواردات من الاتحاد		كنسبة من إجمالي الواردات	
	1998	**2002**	**1998**	**2002**	**1998**	**2002**
ألبانيا	864	1499	620	1020	71.8	68.0
الجزائر	9889	11809	5840	7590	59.1	64.3
مصر	22146	19573	8170	6010	36.9	30.7
الأردن	3914	5250	1250	1850	31.9	35.2
لبنان	7060	6291	3160	2800	44.8	44.5
ليبيا	4922	5425	2910	2960	59.1	54.6
المغرب	8427	13370	6630	7230	78.7	54.1
سوريا	3895	7055	1730	1970	44.4	27.9
تونس	8830	9528	6300	7140	71.3	74.9
تركيا	45935	49663	25340	22780	55.2	45.9
منطقة المتوسط والشرق الأوسط	**115882**	**129463**	**61950**	**61350**	**53.5**	**47.4**
البحرين	2831	4024	850	890	30.0	22.1
الكويت	7542	8717	2310	2730	30.6	31.3
عمان	5119	5655	1590	1290	31.1	22.8
قطر	3909	2874	1510	1780	38.6	61.9
السعودية	42434	30353	13150	13850	31.0	45.6
الإمارات	32979	42884	9500	13360	28.8	31.2
مجلس التعاون الخليجي	**94814**	**94507**	**28910**	**33900**	**30.5**	**35.9**
بنين	1045	1545	480	520	45.9	33.7
بوركينا فاسو	636	645	280	250	44.0	38.8
الكاميرون	1704	2180	1070	1040	62.8	47.7
تشاد	153	449	98	200	64.1	44.5
جزر القمر	–	–	–	–	–	–
كوت ديفوار	2991	3115	1730	1170	57.8	37.6
جيبوتي	–	–	–	–	–	–
الغابون	1127	1143	650	760	57.7	66.5
غامبيا	335	403	120	110	35.8	27.3
غينيا	742	881	350	410	47.2	46.5
غينيا بيساو	91	112	46	40	50.5	35.7
مالي	1239	1440	370	360	29.9	25.0
موريتانيا	610	492	320	370	52.5	75.2
موزمبيق	1300	1270	180	300	13.8	23.6
النيجر	632	395	170	200	26.9	50.6
نيجيريا	7446	12450	3120	4890	41.9	39.3
السنغال	1650	1958	970	1120	58.8	57.2
سيراليون	200	487	90	280	45.0	57.5
الصومال	282	351	18	30	6.4	8.5
السودان	1992	2155	540	520	27.1	24.1
توغو	1103	941	280	410	25.4	43.6

(يتبع)

تابع الجدول الملحق رقم 9
واردات بلدان المنظمة من الاتحاد الأوروبي
(مليون دولار)

	إجمالي الواردات		الواردات من الاتحاد		كنسبة من إجمالي الواردات	
	1998	**2002**	**1998**	**2002**	**1998**	**2002**
أوغندا	1414	1111	220	190	15.6	17.1
أفريقيا جنوب الصحراء	**26692**	**33523**	**11102**	**13170**	**41.6**	**39.3**
أذربيجان	1600	1868	370	520	23.1	27.8
كازخستان	4257	6584	1390	1530	32.7	23.2
قيرغيزيا	841	587	100	80	11.9	13.6
تاجيقستان	738	721	50	30	6.8	4.2
تركمنستان	1118	1819	180	31	16.1	1.7
أوزبكستان	3277	2198	660	40	20.1	1.8
بلدان وسط آسيا الأعضاء	**11831**	**13777**	**2750**	**2231**	**23.2**	**16.2**
بنغلاديش	7313	7848	640	700	8.8	8.9
بروناي	2393	373	690	160	28.8	42.9
غويانا	547	562	80	100	14.6	17.8
إندونيسيا	29114	31285	4320	4300	14.8	13.7
إيران	13089	20396	4920	7570	37.6	37.1
العراق	1353	5828	550	1660	40.7	28.5
ماليزيا	58319	79506	5990	7690	10.3	9.7
باكستان	9308	11238	1740	2010	18.7	17.9
سورينام	552	604	168	180	30.4	29.8
اليمن	2167	2777	740	710	34.1	25.6
بلدان أخرى	**124155**	**160417**	**19838**	**25080**	**16.0**	**15.7**
إجمالي بلدان المنظمة	**373374**	**431687**	**124550**	**135731**	**33.4**	**31.5**

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، حولية عامي 1999 و2003.

الجدول الملحق رقم 10
صادرات بلدان وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي
(مليون دولار)

	إجمالي الصادرات		الصادرات إلى الاتحاد		كنسبة من إجمالي الصادرات	
	1998	**2002**	**1998**	**2002**	**1998**	**2002**
بلغاريا	4064	5631	2710	3270	66.7	58.1
جمهورية التشيك	26315	30080	16460	25870	62.5	86.0
إستونيا	3243	4333	2150	3060	66.3	70.6
المجر	23005	33975	16950	24110	73.7	71.0
لاتفيا	1812	2311	1890	2150	04.3	93.0
ليتوانيا	3711	5472	1670	2630	45.0	48.1
بولندا	28228	40986	18580	26730	65.8	65.2
رومانيا	8128	13868	5780	9820	71.1	70.8
سلوفاكيا	10720	14366	6140	9030	57.3	62.9
سلوفينيا	9034	10357	5880	6560	65.1	63.3
المجموع	**118260**	**161379**	**78210**	**113230**	**66.1**	**70.2**
إجمالي واردات الاتحاد			**1635600**	**2321900**		
صادرات بلدان وسط وشرق أوروبا كنسبة من إجمالي واردات الاتحاد			**4.8**	**4.9**		

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، حولية عامي 1999 و2003.

الجدول الملحق رقم 11
واردات بلدان وسط وشرق أوروبا من الاتحاد الأوروبي
(مليون دولار)

	إجمالي الواردات		الواردات من الاتحاد		كنسبة من إجمالي الواردات	
	1998	**2002**	**1998**	**2002**	**1998**	**2002**
بلغاريا	4528	7831	2780	3970	61.4	50.7
جمهورية التشيك	28797	36315	19140	27390	66.5	75.4
إستونيا	4786	5863	2950	3330	61.6	56.8
المجر	25727	37312	19100	23490	74.2	63.0
لاتفيا	2900	4041	2020	2430	69.7	60.1
ليتوانيا	5794	7357	2650	3790	45.7	51.5
بولندا	47053	55069	31350	35150	66.6	63.8
رومانيا	10615	16200	6820	10810	64.2	66.7
سلوفاكيا	13073	16496	6370	8170	48.7	49.5
سلوفينيا	10068	10932	7530	8120	74.8	74.3
المجموع	**153341**	**197416**	**100710**	**126650**	**65.7**	**64.2**
إجمالي واردات الاتحاد			**2188200**	**2430200**		
صادرات بلدان وسط وشرق أوروبا كنسبة من إجمالي واردات الاتحاد			**4.6**	**5.2**		

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصائيات اتجاهات التجارة، حولية عامي 1999 و2003.

الجدول الملحق رقم 12
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة
(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
180	135	207	143	41	45	ألبانيا
634	1065	1196	438	507	501	الجزائر
237	647	510	1235	1065	1076	مصر
379	56	100	787	158	310	الأردن
358	257	249	298	250	200	لبنان
700	96-	101-	142-	128-	128-	ليبيا
2279	481	2825	215	850	417	المغرب
		20	62	189	218	فلسطين
150	115	110	270	263	82	سوريا
584	821	486	779	368	668	تونس
575	1038	3266	982	783	940	تركيا
6076	**4519**	**8868**	**5067**	**4346**	**4329**	**منطقة المتوسط والشرق الأوسط**
517	217	81	364	454	180	البحرين
67	7	147-	16	72	59	الكويت
138	23	83	16	39	101	عمان
400	631	296	252	113	347	قطر
208	615-	20	1884-	780-	4289	السعودية
480	834	1184	515-	985-	258	الإمارات
1081	**1097**	**1517**	**1751-**	**1087-**	**5234**	**مجلس التعاون الخليجي**
51	41	41	56	38	33	بنين
11	9	8	23	8	4	بوركينا فاسو
215	176	75	31	40	50	الكاميرون
837	1030	453	116	25	22	تشاد
1	-	1	-	-	-	جزر القمر
389	230	273	235	324	380	كوت ديفوار
11	4	3	3	4	3	جيبوتي
53	251	88-	43-	205-	104	الغابون
60	43	35	44	49	24	غامبيا
8	30	2	10	63	18	غينيا
2	1	1	1	9	4	غينيا بيساو
129	102	104	78	1	9	مالي
214	118	92	40	1	-	موريتانيا
337	155	255	139	382	235	موزمبيق
31	8	26	9	-	1-	النيجر
1200	1281	1104	930	1005	1051	نيجيريا
78	54	39	62	142	60	السنغال
8	4	2	5	6	10-	سيراليون
1	-	-	-	1-	-	الصومال
1349	713	574	392	371	371	السودان
20	53	71	41	29	19	توغو

(يتبع)

تابع الجدول الملحق رقم 12
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة
(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
283	249	229	275	222	210	أوغندا
5288	**4552**	**3300**	**2447**	**2513**	**2586**	**أفريقيا جنوب الصحراء**
3285	1392	227	130	510	1023	أذربيجان
2068	2590	2835	1283	1472	1151	كازخستان
25	5	5	2-	44	109	قيرغيزيا
32	36	9	24	21	25	تاجيقستان
100	100	170	126	125	62	تركمنستان
70	65	83	75	121	140	أوزبكستان
2279	**4188**	**3329**	**1636**	**2293**	**2510**	**بلدان وسط آسيا الأعضاء**
1	1	1	-	6	-	أفغانستان
121	52	79	280	180	190	بنغلاديش
2009	1035	526	549	748	573	بروناي
26	44	56	67	48	47	غويانا
597-	145	2977-	4550-	1866-	241-	إندونيسيا
120	276	55	39	35	24	إيران
	2-	6-	3-	7-	7	العراق
2474	3203	554	3788	3895	2714	ماليزيا
12	12	12	13	12	12	المالديف
1405	823	385	305	530	507	باكستان
92-	74-	27-	97-	24-	38	سورينام
89-	102	136	6	308-	219-	اليمن
5390	**5617**	**1206-**	**397**	**3249**	**3652**	**بلدان أخرى**
24144	**19973**	**15808**	**7796**	**11314**	**18311**	**إجمالي بلدان المنظمة**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2004.

الجدول الملحق رقم 13
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان وسط وشرق أوروبا وبلدان التماسك
(مليون دولار)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
بلغاريا	537	819	1002	813	905	1419
جمهورية التشيك	3700	6310	4984	5638	8483	2583
إستونيا	581	205	387	542	284	891
المجر	3828	3312	2764	3936	2845	2470
لاتفيا	357	347	411	163	384	360
ليتوانيا	926	486	379	446	732	179
بولندا	6365	7270	9341	5713	4131	4225
رومانيا	2031	1041	1037	1157	1144	1566
سلوفاكيا	707	428	1925	1584	4123	571
سلوفينيا	218	106	137	369	1606	181
مجموع بلدان وسط وشرق أوروبا	**19250**	**20324**	**22367**	**20361**	**24637**	**14445**
اليونان	85	571	1089	1560	51	47
إيرلندا	8579	18218	25843	9659	24486	25497
البرتغال	3144	1234	6787	5892	1844	962
إسبانيا	11797	15758	37523	28005	35908	25625
بلدان التماسك	**23605**	**35781**	**71242**	**45116**	**62289**	**52131**
مجموع بلدان الاتحاد	249931	479372	671417	357441	374000	295154
بلدان التماسك كنسبة من مجموع بلدان الاتحاد	**9.4**	**7.5**	**10.6**	**12.6**	**16.7**	**17.6**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2004.
ملاحظة: بلدان التماسك هي اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا.

الجدول الملحق رقم 14
معدلات البطالة في بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وبلدان وسط وشرق أوروبا
(2003)

بلدان الاتحاد	
النمسا	7.0
بلجيكا	12.3
الدانمارك	6.2
فنلندا	9.0
فرنسا	9.7
ألمانيا	11.2
اليونان	–
إيرلندا	4.6
إيطاليا	8.7
لوكسمبورغ	3.8
هولندا	3.4
البرتغال	6.3
إسبانيا	11.3
السويد	4.9
بريطانيا	3.1
بلدان وسط وشرق أوروبا	
بلغاريا	13.7
جمهورية التشيك	10.3
إستونيا	5.3
المجر	8.4
لاتفيا	8.6
ليتوانيا	9.8
بولندا	18.0
رومانيا	7.2
سلوفاكيا	15.2
سلوفينيا	11.2

المصدر: http://laborsta.ilo.org/cgi-bin/brokerv8.exe.